الجمعة 1 آذار 2024
العدد 5145 السنة الثامنة عشرة
Vendredi 1 Mars 2024 no 5145 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

استقالة صحافية من «درج»: إعلام يعاقب (أهـل) المقاومة
12

وليد شميط ذهب إلى... «سينما باراديزو»
14

الدولة تُصفّي القطاع العام
[10]

واشنطن تُطيح قمة باريس لدعم الجيش
[8]

غزة مقتلة الجوعى

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

استنفار أميركي لمنع انهيار المفاوضات

إسرائيل تواصل الابتزاز... والمقاومة على شروطها

عاد الوفد الإسرائيلي المفاوض من العاصمة القطرية، الدوحة، أمس، بعد مفاوضات استمرّت 4 أيام على التوالي، حول صفقة تبادل الأسرى المفترضة. وبحسب ما تجمع عليه المصادر، جرى البحث في التفاصيل الإنسانية والإغاثية للصفقة، مع التطرّق العمومي إلى قضية تبادل الأسرى، فيما يظهر أن المفاوضات لم تقترب من نهايتها بعد، سواء كانت هذه النهاية إيجابية أو سلبية، وأنها تحتاج إلى وقت أطول. وفي موازاة ذلك، تابعت واشنطن محاولاتها الدفع قدماً بالمفاوضات، حيث أجرى وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، في وقت مبكّر من فجر أمس، اتصالاً بنظيره الإسرائيلي، يوآف غالانت، تناولا فيه مسألتي إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وصفقة التبادل. كما أجرى الرئيس الأميركي، جو بايدن، اتصالين منفصلين بأمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، والرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي. وبحسب «البيت الأبيض»، بحث بايدن مع تميم «الحادث المأساوي المثير للقلق في شمال غزة»، و«الجهود المبذولة لضمان الإفراج الفوري عن الرهائن». كما بحث مع السيسي جهود إطلاق سراح الأسرى لدى «حماس»، مشدّداً على أن «إطلاق الرهائن سيؤدّي إلى وقف فوري لإطلاق النار لستة أسابيع على الأقل». وفي السياق نفسه، ناقش وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في اتصال مع رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، «الجهود الجارية للتوصّل إلى هدنة». وبعد ذلك بوقت قصير، أعلنت الخارجية الإيرانية أن وزيرها، حسين أمير عبد اللهيان، بحث في اتصال مع آل ثاني «جهود وقف الحرب».

وتشي المعطيات المتقدمة كافة، بأن جميع الأطراف المعنيين يسعون إلى تحقيق الاتفاق على صفقة التبادل، مع اختلاف واضح في الرؤى، وخصوصاً مع الإيرانيين الذين يرون أنه لا بدّ من وقف الحرب بشكل كامل. ولكن الأهم في هذا كله، هو الإصرار الأميركي على تحقيق اختراق جدّي، وسط موقف إسرائيلي متعنّت، وآخر فلسطيني ثابت. وبالنسبة إلى الجانب الفلسطيني، فإن المقاومة تسعى من خلال الصفقة المفترضة، إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من إغاثة المدنيين، وإيواء النازحين في خيام و«كرافانات» معدّة للسكن في مختلف المناطق، إضافة إلى الاتفاق على نوع وكميات المساعدات الإنسانية التي يجب أن تدخل إلى القطاع كله، شماله ووسطه وجنوبه، من دون أيّ معوقات. كما تطالب المقاومة بانسحاب قوات العدو، وتمكّن العائلات بكامل أفرادها من العودة إلى مناطق شمال غزة. وبحسب صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، فإن «حماس لا تزال تعتقد أنها قادرة على تحقيق انتصارات»، و«(قائد الحركة في غزة يحيى) السنوار يبلغ قيادتها في الدوحة أن حماس مستعدّة لمعركة رفح». في المقابل، يصرّ العدو الإسرائيلي على مناقشة أدنى التفاصيل، من مثل عدد الخيام و«الكرافانات»، والمواقع المحدّدة لنصبها. وهو يرفض تقديم أي التزام من قبله بإدخال عدد محدّد من شاحنات المساعدات يومياً، ويكتفي بتقديم «وعود» برفع عددها. كما يماطل بحرّية، بل يشترط رجوع الشمال بحرّية، إلى دون رجوع النساء والأطفال والمسنّين فقط، من دون الرجال الذين يعدّهم قادرين على حمل السلاح، وذلك بذريعة أن «حماس» يمكن أن تتمكّن من خلال هؤلاء من إعادة ترميم قدراتها العسكرية والمدنية في شمال القطاع. وعلى الرغم من تلك التعقيدات، إلا أن المفاوضات لم تنته بعد، ولا يبدو أنها في طريقها إلى الانهيار، كما أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق نتائج إيجابية. ولعل التصريحات التي أطلقها رئيس الحكومة الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أمس، تبدو كفيلة بإيضاح استراتيجيته في التفاوض؛ إذ قال، بوضوح، إن «هدف العملية السياسية هو منح العملية العسكرية الوقت لتحقيق الانتصار الحاسم (في قطاع غزة)». وأضاف: «أعمل بشكل يومي مع زملائي على الصعيد الدولي لمساعدة الجيش على التحرّك لكننا نواجه مطالب سخيفة من حماس ولا يمكن أن نوافق عليها»، مضيفاً أنه «لا يمكنني أن أقطع وعداً بشأن التوصّل إلى الاتفاق حالياً». وما يفهم من الكلام المتقدّم، هو أن الحكومة الإسرائيلية تخوض التفاوض لسلب المقاومة أوراق قوتها، أو بعضاً منها، وهي الأسرى، وفي الوقت عينه لإظهار حرصها على إعادة هؤلاء أمام الجمهور الذي ستقول له لاحقاً إن الضغط العسكري المتواصل هو ما أعاد إليكم أبناءكم. كذلك، تفاوض إسرائيل حول القضايا الإنسانية، بعدما حوّلتها هي - عن قصد - إلى مادة تفاوضية، بفعل الحصار والتجويع اللذين مارستهما على الشعب الفلسطيني في غزة، للتخفيف من الثمن الذي يُفترض أن تدفعه من الأسرى الفلسطينيين، ومطالب أخرى للمقاومة، وأن تدفع عوضاً عنه سماحاً بإدخال بعض المساعدات الإنسانية. والأهم، أن كل ما سبق يهدف في الجوهر، بحسب نتنياهو، إلى تمديد الحرب أكثر، بغطاء أميركي ودولي، و«شعبي» إسرائيلي.

(الأخبار)

> على الرغم من التعقيدات، إلا أن المفاوضات لم تنته بعد، ولا يبدو أنها في طريقها إلى الانهيار

> بحرّية في عملياته (...) ونعمل من أجل مواصلة الحرب وتحقيق أهدافها رغم تزايد الضغوط الدولية علينا». وتابع: «لن نرضخ لطلبات حماس وسنواصل الحرب حتى تحقيق الانتصار الحاسم». وعند سؤاله عن تطورات المفاوضات، أجاب: «نبذل كل الجهود لإعادة المخطوفين

العدو يمدّد إخلاء المستوطنات الحدودية: العودة متعثرة

دوّت صفّارات الإنذار في شلومي وأدميت وإيلون في الجليل الغربي، أمس، إضافة إلى شرق مدينة حيفا حيث سيطرت حالة من الذعر الشديد عقب دويّ صفّارات الإنذار وإطلاق صاروخ اعتراضي تجاه طائرة مُسيّرة. وكان «حزب الله» قد نفّذ سلسلة من العمليات ضد تجمّعات ومواقع جيش العدو الإسرائيلي انطلاقاً من جنوب لبنان إلى شمال فلسطين المحتلة، مساندة للشعب الفلسطيني في غزة، ورداً على الاعتداءات الإسرائيلية على الدنيين في جنوب لبنان. كما استهدف حزب الله أمس، انتشاراً لجنود العدو الإسرائيلي في محيط موقع جلّ العلام، وتجمّعاً في محيط تلة «الكوبرا». كذلك استهدف موقعَي الرمثا ورويسات العلم في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة. ورداً على الاعتداءات الإسرائيلية التي استهدفت القرى والمدنيين، وآخرها استشهاد المواطنيْن المسنّين حسين حمدان وزوجته منار عبادي في بلدة كفرا، استهدف حزب الله مستعمرة إيلون بدفعات من صواريخ الكاتيوشا، وغورين بصواريخ «فلق». إلى ذلك، أعلن «حزب الله» استشهاد المقاومين: محمود علي حمود من بلدة كفرا الجنوبية، وعلي عبد الرحمن جمعة من بلدة كفركلا وسكان بلدة دبعال، وعبدالله حسن عسل من بلدة دبعال في جنوب لبنان.

في المقابل، اخترق الطيران الحربي المعادي حاجز الصوت على مستويات منخفضة في أجواء الجنوب، وشنّ عدداً من الغارات على أطراف بيت ليف ورامية. كما استهدف الطيران الحربي الإسرائيلي، بلدة بليدا بغارة جوّية، بالتزامن مع استهدافات من الطائرات المُسيّرة والمدفعية في البلدة نفسها، في القطاع الشرقي. وقصفت مدفعية العدو مرتفعات الهبّارية، في حين قصفت دبابة «ميركافا» منزلاً في بلدة الجبّين بعد قصف استهدف أطراف طيرحرفا ومنطقة حاملو في الناقورة، في القطاع الغربي. وفي سياق متّصل، أفادت وسائل إعلام العدو، بأن الحكومة الإسرائيلية صادقت على تمديد إخلاء المستوطنين من المستوطنات الحدودية مع لبنان وغزة، إلى شهر تموز/ يوليو من العام الجاري، علماً أن هذا الإجراء، هو إجراء إداري عادي، حيث يجري التمديد تلقائياً بحسب الخطط الموضوعة، ويُطلب من الوزراء المصادقة على التجديد في الحكومة للمقتضيات القانونية. على أن التمديد المذكور، لا شكّ في أنه مرتبط بتعسّر إعادة المستوطنين إلى غلاف غزة والمستوطنات الحدودية مع لبنان، في ظلّ القتال المستمرّ على الجبهتين.

(الأخبار)

الإصرار الأميركي على تحقيق اختراق جدي، يقابله موقف إسرائيلي متعنت (أ ف ب)

مجزرة شارع الرشيد: إسرائيل تقتل الجوعى

غزة - **يوسف فارس**

انتهت آمال المساء، بعودة الرجال غانمين كيس طحين واحداً، من مفترق النابلسي جنوب غربي مدينة غزة، على غير ما اشتهت العائلات وتمنّت النسوة. في أسفل المكان الذي يؤويني، حيث تفترش عائلة العراء، استمعت إلى ضحكات وأمنيات سبقت رحلة الليل الحالكة؛ إذ وعد الآباء أطفالهم بأن لا يشرق عليهم صبح اليوم التالي، إلا وقد تناولوا، لأول مرّة منذ أشهر، أرغفة من الخبز الأبيض. مع مغيب الشمس، بدأت رحلة مئات الآلاف من الرجال، العجائز، وحتى النساء والصبايا، إلى مفترق النابلسي الذي يقع عند شارع الرشيد غربي المدينة، حيث بوابة دخول شاحنات المساعدات من جنوب القطاع، إلى شماله. هناك، احتشد مئات الآلاف من الجائعين طوال ساعات الليل، على أمل الحصول على كيس واحد من الطحين. ومع ساعات الفجر الأولى، وبينما بدأت أولى شاحنات المساعدات بالدخول، تقدّمت معها دبابة إسرائيلية، وفتحت النار من الأسلحة الرشاشة والقذائف، تجاه الآلاف الذين تزاحموا على الشاحنة الأولى. في الوقت ذاته، تقدّمت آليات أخرى، أخفى الظلام الشديد ماهيّتها، وبدأت بدهس ودوس المتزاحمين. وفي السماء، حلّقت طائرات «الكواد كاتبر»، وأطلقت طوال ساعات، زخّات كثيفة من الرصاص.

وفقاً لشهادة محمود بعلوشة، وهو واحد من هؤلاء الذين قرّروا خوض غمار المجازفة، فقد تحوّل المكان إلى مسلخ بشري، أصيب فيه المئات من الشبان والعجائز. سُمع الصراخ من مسافة تجاوزت الكيلومتر، فيما لم تستطع أيّ سيارة إسعاف التقدّم لانتشال وإسعاف أيّ من المصابين حتى الساعة السابعة صباحاً.

ومع بزوغ الفجر، تبدّت معالم المجزرة، حينما عادت الشاحنات التي كان من المقرّر أن تعود محمّلة بالطحين والمساعدات، وقد تكدّس عليها المئات من المصابين والشهداء، حتى ضاقت أقسام الاستقبال في مستشفيَي «الشفاء» و«المعمداني»، غربي وشرقي مدينة غزة بالمصابين، فبدأ الرجال بنقل الشهداء والمصابين

> وعد الآباء أطفالهم بأن لا يشرف عليهم صبح اليوم التالي، إلا وقد تناولوا، لأول مرّة منذ أشهر، أرغفة من الخبز الأبيض

إلى مستشفيَي «العودة» و«كمال عدوان» في محافظة شمال القطاع. وأشارت آخر الإحصائيات التي قدّمتها وزارة الصحة، إلى استشهاد نحو 130 مواطناً، وإصابة أكثر من 300 آخرين.

في شوارع القطاع الذي غصّ بموجة حادّة من الحزن، استحالت الآمال بالحصول على رغيف خبز، إلى جنائز وتقاذف للتهم. أم محمد، وهي جارتنا في السكن، سمع أهالي مخيم جباليا صوت نحيبها وهي ترثو نجلها البكر: «والله ترجيته ما يروح، والله بست إيده وقلتله ما بدنا طحين، كرهت الطحين والخبز، يحرم عليا أكله ليوم ما أموت». في صباح اليوم، يوم الحزن الرهيب ذاته، وفيما كانت العائلات تدفن أبناءها الشهداء الجوعى، لم تستح الطائرات العربية من إعادة إنتاج مسرحية الإنزال الجوي ذاتها؛ حيث ألقيت أربعة برشوتات في محافظة الشمال، وانتظرتها عيون الأهالي الذين ترقّبوا سقوطها في أوساطهم، لكنها هذه المرّة لم تذهب إلى الجهة الغربية من شمال القطاع، ما يعني أنها لن تسقط في البحر. ولم تكد موجة التهليل والتصفيق تنتهي، حتى تبيّن أنها سقطت كلها في مستوطنات «غلاف غزة».

الأنفاق معضلة ثابتة: العدو يتقهقر في «الزيتون»

غزة - **يوسف فارس**

أجبر الزخم الميداني في حي الزيتون شمال شرق قطاع غزة، الدبابات الإسرائيلية على التراجع من وسط الحي، وتحديداً من مفترق ساحة مسجد صلاح الدين، إلى الأطراف الجنوبية منه. وكشف هذا التراجع، الذي سمح بإعادة التواصل بين المقاومين في عُقدهم القتالية وأجهزة الإعلام العسكري، بالإعلان عن عمليات جديدة، ونشْر مقاطع مصوّرة، تقرّب أكثر صورة المواجهة في تلك النقطة التي أقرّ العدو بصعوبة القتال فيها.

وفي آخر المقاطع المصوّرة التي وزّعها «الإعلام الحربي لسرايا القدس»، ظهر المقاومون وهم يستهدفون أربع آليات بقذائف «آر بي جي» و«تاندوم»، فضلاً عن مشهد مصوّر أظهر نسفَ منزل كان جنود العدو قد تحصّنوا داخله، بصاروخ من طائرة «إف 16» لم ينفجر، وأعاد المقاومون تشريكه مجدّداً. والنقطة الفارقة مرة أخرى، هي أن كل المشاهد التي تنشرها «سرايا القدس» و«كتائب القسام»، تُظهر الخصم، حيث نرى جنوداً حول آلياتهم، أو في داخل المنازل المستهدفة، تصطادهم بنادق المقاومين وقذائفهم. وحتى عمليات القصف التي ينفّذها المقاومون بقذائف الهاون، تنشر المقاومة صوراً لها تُظهر الجنود الذين ستتساقط القذائف على رؤوسهم بعد لحظات.

أما الحدث الفارق في شمال القطاع أيضاً، فهو تمكّن «الوية الناصر صلاح الدين» من إطلاق رشقة صاروخية في اتجاه مستوطنة «سديروت» في غلاف غزة، قالت إنها جاءت رداً على جريمة «دوار النابلسي» التي تسبّبت باستشهاد وإصابة نحو 1000 نازح. وأصابت تلك الرشقة مدفعية العدو وطائراته الحربية بالجنون، إذ نفّذت، طوال ساعات المساء، حفلة من القصف المدفعي والحربي طاول الأحياء الشرقية لمخيم جباليا، ومدينة بيت لاهيا شمال غزة. ووسط ذلك كله، لم تتراجع حدة الضغط الميداني، إذ سجّلت ساعات نهار أمس، عدة عمليات نوعية نفّذتها الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة. وأعلنت «كتائب القسام»، تمكّن مقاوميها من تفجير عبوة مضادة للأفراد بقوة راجلة مكوّنة من 5 جنود جنوب حي الزيتون، ما تسبّب بمقتل وإصابة جميع أفرادها. كذلك، استهدفت «كتائب القسام» ثلاث ناقلات جند بقذائف «الياسين 105»، وعبوات «شواظ» في المنطقة نفسها. ومع ساعات تفجير فتحتي نفق تجمع حولهما جنود العدو في حي الزيتون. وعلى نسق الكمائن القاتلة ذاته، أعلنت «القسام»، مساء، تمكّن مقاوميها من تفجير عبوة ناسفة في خمسة جنود، ما تسبب بإيقاعهم بين قتيل وجريح. أما الحدث الأكثر إيلاماً لجيش العدو، فتمثّل في تفجير مبنى مفخّخ في قوة راجلة في الحي ذاته، ما تسبّب بوقوع أفرادها بين قتيل وجريح.

وفي تعليق على النسق الذي تسير عليه المعارك في حي الزيتون، نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلاً عن جنود العدو، اعترافاً بأن الجيش لم يجد حتى اللحظة حلاً منهجياً للعثور على أنفاق حركة «حماس» في قطاع غزة، وأن «إخراج المقاومين من الأنفاق لا يزال حتى اللحظة، التحدي الأكبر للجيش، إذ إن الانتصار لن يتم إلا بالقضاء على شبكة الأنفاق، وهو الأمر غير الممكن في المدى المنظور». ونقلت الصحيفة عن جنود العدو قولهم كذلك إن «عمليات حماس تتم بكمائن خادعة في كل مباني قطاع غزة، حيث تجذب تكتيكات الحركة الجنود إلى كمائن معدّة بشكل نوعي (...) فرقُ من المقاومين تنفذ هجمات منسّقة، حيث تحاول إحدى المجموعات عرقلة تقدم قوة برية، فيما تقوم أخرى بمهاجمتها من مكان آخر، ثم يختفي المقاومون بين المباني المدمرة وفي متاهات الأنفاق». ويوضح الجنود أن «حماس تحوّلت إلى هجمات الكرّ والفرّ، من قبل مجموعات صغيرة تتشكّل من مقاومين اثنين أو 3 مقاومين وأحياناً مقاوم واحد».

إلى ذلك، نشر «الإعلام العسكري لكتائب القسام» مقطعاً مصوّراً أكّد فيه أنه سيكشف مصير ثلاثة مستوطنين أعلن بتاريخ 2023/12/23 أنه فُقد الاتصال بالمجموعة التي كانت تتحكّل بمهمة تأمينهم. وكان المستوطنون الثلاثة قد وجّهوا رسالة إلى حكومة بنيامين نتنياهو حملت عنوان «لا تتركونا نشيخ»، وطالبوا بإخلاء سبيلهم عبر صفقة تبادل، وذيّل الإعلام العسكري رسالته بعبارة: «سنخبركم بمصيركم غداً».

العدو يقرّ بصعوبة القتال في غزة (أ ف ب)

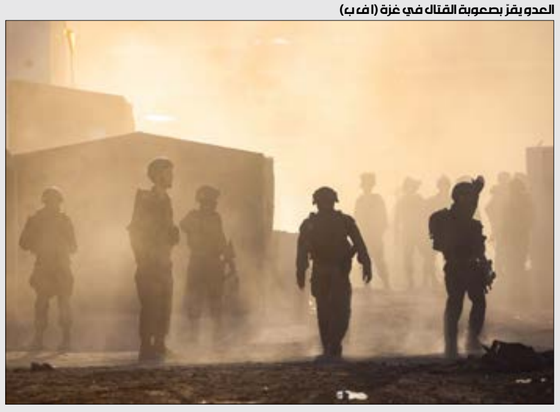

وفود «سرية» في القاهرة: واشنطن تتعهّد «من كيسها»

القاهرة - **الأخبار**

فيما من المتوقع عقد جولة جديدة من التفاوض في العاصمة المصرية قبل الأحد المقبل على أقصى تقدير، استكمالاً لمسار مفاوضات الدوحة، استقبلت القاهرة وفداً إسرائيلياً رفيع المستوى لمناقشة عدة تفاصيل مرتبطة بالصفقة المفترضة لتبادل الأسرى بين الاحتلال الإسرائيلي وحركة «حماس»، وفقاً لما أفادت به مصادر مطلعة، «الأخبار». وترافقت زيارة الوفد الإسرائيلي الذي وصل القاهرة وغادرها خلال ساعات، من دون إعلان رسمي، مع زيارات غير معلنة أيضاً لمسؤولين أميركيين معنيين بالملف، عقدوا بدورهم لقاءات سرية استغرقت ساعات طويلة. وتأتي هذه الزيارات في وقت تزداد فيه التعقيدات المرتبطة بالصفقة، وسط ثبات الفصائل الفلسطينية على بعض مطالبها، في مقابل مطالبة إسرائيل باستبعاد عدد من الأسماء التي كانت طالبت المقاومة بالإفراج عن أصحابها، لأسباب متصلة باعتراضات الائتلاف اليميني على ذلك.

واستعرض الوفد الإسرائيلي، أمام مسؤولي الاستخبارات المصرية، بشكل مستفيض، حدود التنازلات الممكنة، مع رفض الخوض في أي تفاصيل مرتبطة بالوضع في لبنان، على اعتبار أن هذا الأمر «شأن منفصل عن الهدف المكلف الوفد بالتطرق إليه».

وسبقت هذه المباحثات أخرى عقدها مسؤولون أميركيون مع نظرائهم المصريين، وشددوا خلالها على الإسراع في عقد الصفقة، متعهّدين بعدم السماح بتصعيد إسرائيلي ميداني يسبقها، على غرار ما حدث في الهدن السابقة، وهو ما كذبته المجازر التي ارتكبها الاحتلال في شمال قطاع غزة أمس، ضدّ الفلسطينيين الذي كانوا يحاولون الحصول على حصصهم من المساعدات. وإزاء ذلك، بدأ المسؤولون المصريون اتصالات مكثفة مع الولايات المتحدة للضغط على الحكومة الإسرائيلية لتدارك «مجاعة حقيقية وغير مسبوقة»، محذّرين من تداعيات استمرار الرفض الإسرائيلي لإدخال المساعدات الغذائية إلى القطاع، والذي «سيؤدي إلى عرقلة مسار التفاوض بشأن وقف إطلاق النار»، وسط تلويح - لا يُعلم مدى جديته - بإمكانية إسقاط مساعدات عبر الجو من دون تنسيق مع الاحتلال، على غرار ما حدث سابقاً. وفي السياق، أبدى العسكريون المصريون استعدادهم لاستقبال أطنان من المساعدات في المطارات، ومن ثم تنفيذ عمليات شحن الطائرات وتجهيزها لإسقاط المساعدات في أسرع وقت، بالتعاون مع الأردن ومشاركة دول أخرى، علماً أن عمليات الإسقاط تلك لا تزال ذات طابع هزلي حتى الآن.

> لم يتردد المصريون في التعهد بممارسة مزيد من الابتزاز حيال المقاومة

وعلى خط موازٍ، لم يتردّد المصريون في التعهّد بممارسة مزيد من الابتزاز حيال المقاومة، من أجل إرغامها على القبول بالصفقة المعروضة عليها بحلول الأسبوع المقبل، وذلك عبر إغرائها بـ«إدخال مزيد من المساعدات عبر معبر رفح، وتحسين حياة أهالي غزة، فضلاً عن تسهيلات للخروج والدخول من معبر رفح»، وخصوصاً مع اقتراب شهر رمضان. كما أظهر المصريون مزيداً من التساوق مع بعض مطالب الاحتلال التي يراها ضرورية لضمان عدم استعادة المقاومة قوتها العسكرية خلال فترة التهدئة. وفي المقابل، أكدت القاهرة استحالة البدء الفوري بتنفيذ صفقة التبادل، في ظل صعوبة التواصل مع القيادات الفلسطينية الموجودة في غزة، مقترحةً منح مهلة بعد وقف إطلاق النار من أجل ترتيب الأولويات وتحديد الأسماء، ولافتةً إلى حق الفصائل في إبقاء عدد من الأسرى لديها كورقة ضغط، إلى حين التوصل إلى صفقة توقف الحرب بشكل كامل. كما شددت على ضمان سلامة الأسرى الإسرائيليين الذين لا يزالون على قيد الحياة، وأهمية إرسال الأدوية والمستلزمات المعيشية اللازمة لهم بما يضمن معاملتهم بشكل جيد خلال فترة التهدئة، داعيةً إلى تنفيذ صفقة إيصال أدوية جديدة، على غرار تلك التي توسّطت فيها قطر وفرنسا في وقت سابق.

عمليات إسقاط المساعدات لا تزال ذات طابع هزلي حتى الآن (أ ف ب)

طوفان الأقصى

استشهاد الأسير الـ 11 منذ «7 أكتوبر»

التوحش الإسرائيلي لا يستثني الضفة

رام الله ــ أحمد العبد

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي تسعير الأوضاع في الضفة الغربية المحتلة، بتكثيف اعتداءاته وجرائمه على مدار الساعة من شمال الضفة إلى أقصى جنوبها، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتصاعد عمليات الخنق والحصار للمدن والبلدات والقرى. وصباح أمس، اقتحمت قوات خاصة إسرائيلية مدينة جنين، وحاصرت بناية في حي الجابريات وسط تحليق مكثف لطائرات الاستطلاع. على الأثر، اندلعت مواجهات عنيفة بين قوات الاحتلال والشبان، أصيب خلالها شاب على الأقل بجروح خطيرة جراء رصاصة في الرأس. كما أطلق جنود العدو الرصاص الحي باتجاه مركبة إسعاف في حيّ خلة الصوحة في المدينة، وداهموا عمارة «الجابريات» بعد محاصرتها، واعتقلوا الشاب رأفت عواد (33 عاماً)، واعتدوا بالضرب المبرح على الشاب علاء أبو الجحيم. أيضاً، استولت قوات الاحتلال على كاميرات تسجيل المراقبة في العمارة المذكورة، بعد خلع أبواب الشقق السكنية.

وفي مدينة طولكرم، أعلن، أمس، استشهاد إبراهيم محاميد (59 عاماً)، متأثراً بجروح حرجة أصيب بها قبل نحو 5 أشهر، خلال اقتحام قوات الاحتلال مخيم نور شمس، الذي تعرّض في الأشهر الماضية لاقتحامات متكررة، وسط استهداف مباشر للفلسطينيين بالرصاص الحي، وتدمير واسع لمنازل وممتلكات السكان والبنى التحتية للمخيم. وبالتزامن مع ذلك، شيّع الفلسطينيون، الشهيد بشار حنني (25 عاماً) من بلدة بيت فوريك في مدينة نابلس، والذي قضى، فجر أمس، بعدما أصيب برصاصة في البطن، في أعقاب تصدّيه ورفاقه لاقتحام الآليات العسكرية الإسرائيلية للبلدة، والذي تخلّله إطلاق قوات الاحتلال الرصاص الحيّ عليهم وعلى منازل المواطنين. أيضاً، شهدت بلدة قصرة في المحافظة نفسها، مواجهات عنيفة أصيب خلالها شاب بجروح خطيرة جراء رصاصة استقرت في صدره، فيما اعُتدي على طاقم إسعاف «الهلال الأحمر الفلسطيني». وقد جرى الاعتداء على شاب بالضرب، الأربعاء الماضي، على حاجز صرة العسكري المقام على أراضي المواطنين غرب نابلس.

أما في مخيم الجلزون قرب رام الله، فتعمّد جنود الاحتلال إطلاق النار بشكل مباشر على الشاب صالح محمد حسونة (28 عاماً)، وهو نائم، بعد مداهمة منزله، ما أدى إلى إصابته في القدم، قبل أن يقتادوه إلى غرفة المعيشة، حيث أطلقوا عليه رصاصتين، وأجبروه على نزع ملابسه، ثم قيّدوه واعتقلوه عارياً، وسط ذهول ورعب زوجته وطفله الرضيع الذي يبلغ من العمر 6 أشهر. وفي هذا الإطار، قالت «هيئة شؤون الأسرى والمحررين» إنها تملك صوراً تدل على محاولة إعدام حسونة، حيث أطلقت عليه النار من دون أن يكون هناك أي شكل من المقاومة أو الدفاع عن النفس من قبله، مشيرة إلى أن طبيعة الاقتحام وأعداد الجنود المقتحمين تعكس سادية هذه المنظومة الفاشية.

في هذا الوقت، يستمرّ الاحتلال في ارتكاب جرائمه بحقّ الأسرى، وآخرها ما أسفر عن استشهاد الأسير المصاب بالسرطان عاصف الرفاعي (22 عاماً) من بلدة كفر عين قضاء رام الله، بعدما عانى الإهمال الطبي في عيادة سجن الرملة، طوال سبعة أشهر. وقد اعتقل الرفاعي، منذ تاريخ 24 أيلول 2022، رغم إصابته بالسرطان، علماً أن هذا الاعتقال هو الرابع الذي يتعرض له منذ أن كان طفلاً، فضلاً عن إصابته برصاص الاحتلال عدة مرات. على أن الاحتلال حرم عاصف قبل اعتقاله من الحصول على تصريح للعلاج في القدس، ليستكمل جريمته باعتقاله، وتنفيذ جريمة طبيّة بحقّه بالمماطلة في نقله إلى المستشفى وإجراء الفحوص اللازمة له، وتزويده بالعلاج. وبذلك، يرتفع عدد الشهداء في صفوف الأسرى إلى 11 منذ السابع من أكتوبر، فيما يواصل العدو عزل هؤلاء عن العالم الخارجي، ويمعن في الانتهاكات ضدهم.

> **يواصل العدوّ عزل الأسرى عن العالم الخارجي، ويمعن في الانتهاكات ضدّهم**

وعلى خطّ موازٍ، شنّت قوات الاحتلال، فجر وصباح أمس، حملة اقتحامات واسعة في الضفة، تخلّلتها مداهمات لعشرات المنازل في مختلف المناطق، وذلك وسط مواجهات في عدة محاور، كان أبرزها في مخيم بلاطة الذي شهد مواجهات مسلحة عنيفة بين المقاومين وجنود العدو، وتفجير عبوات ناسفة بآليات الاحتلال. وجاء هذا فيما قرر «كابينت الحرب» سحب صلاحيات وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، بشأن المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، استجابة للتحذيرات الأمنية من إمكانية أن يؤدي فرض قيود على دخول المصلين إلى الحرم القدسي، إلى اشتعال الأوضاع. وإذ ستحدد الشرطة سقفاً لعدد المصلين بناءً على الاعتبارات الأمنية والمعلومات الاستخبارية، فهي ستسمح، بحسب تقديرات «القناة 12 العبرية»، في بداية رمضان، بدخول ما بين 50 و60 ألف مصلٍّ إلى المسجد الأقصى، على أن يجري تقييم الوضع لاحقاً.

اقتحمت قوات خاصة إسرائيلية، صباح أمس، مدينة جنين (أ ف ب)

عملية فدائية جديدة تصرع مستوطنَيْن

تلقّى العدو الإسرائيلي، مساء أمس، ضربة مؤلمة، بمقتل اثنين من مستوطنيه، في العملية الفدائية التي وقعت قرب مستوطنة عيلي (المقامة على أراضي قريتي اللبّن الشرقية والساوية بين مدينتي رام الله ونابلس). وجاءت هذه العملية في خضم تحذيرات المنظومة الأمنية الإسرائيلية من اشتعال الأوضاع في الضفة الغربية، لتلقي بثقلها على المستويين السياسي والعسكري اللذين يسعيان منذ بداية العدوان على غزة إلى إبعاد الضفة عن المواجهة، فيما تبدو الأخيرة اليوم أكثر انخراطاً فيها.

وأدّت العملية إلى «مقتل رجلين في الأربعينيات والعشرينيات من أعمارهما»، حسبما نقلت «نجمة داود الحمراء»، بعد إطلاق النار عليهما في محطة وقود قرب المستوطنة، فيما استشهد منفّذها الشهيد الضابط في الشرطة الفلسطينية، محمد مناصرة، الذي نعته مساجد مخيم قلنديا. وعلى إثر الهجوم، دخلت المنظومة الإسرائيلية في حالة تخبّط في بداية الحدث، إذ تضاربت الأنباء بشأن عدد المنفّذين؛ وفيما قالت «هيئة البث الإسرائيلية» إن «المنفّذ شخص واحد وهو من سكان قلنديا قرب مدينة القدس»، مشيرة إلى أنه «قُتل بإطلاق النار عليه»، ذكرت وسائل إعلامية إسرائيلية أخرى أن «خلية مكوّنة من 3 مسلحين نفّذت عملية إطلاق النار في المستوطنة». وعلى الأرض، أغلقت قوات الاحتلال الطرق المؤدية إلى المكان، وسط وصول تعزيزات كبيرة، و«شرعت في مطاردة آخرين تشتبه في مشاركتهم في العملية»، بحسب «هيئة البث»، في حين ذكرت صحيفة «معاريف» أن «الجيش فعّل الإنذارات في مستوطنة عيلي بسبب مخاوف من تسلل شخص آخر».

وفي المقابل، أجمع الفلسطينيون على كون العملية رداً على المجازر بحق الشعب الفلسطيني، وهو ما أشارت إليه مختلف فصائل المقاومة في بياناتها، ومن بينها حركة «حماس»، التي نعت الشهيد مناصرة، مشيرة إلى أن «المجازر بحق الشعب الفلسطيني، وآخرها مجزرة دوار النابلسي في غزة، لن تمر من دون رد، وأن استمرار عربدة الاحتلال في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك سيكون صاعق تفجير إضافياً». يُذكر أن مكان العملية هو نفسه الذي وقعت فيه، في 20 حزيران من العام الماضي، عملية أسفرت عن مقتل 4 إسرائيليين وإصابة 4 آخرين، في مقابل استشهاد منفّذي الهجوم، مهند شحادة وخالد الصباح، بعدما أطلق جيش الاحتلال النار عليهما.

«قنبلة» غالانت تُجفِل الحريديين: التجنيد مقابل تفكيك الحكــومة

بيروت حمود

قبل شهر من انتهاء سريان الأمر الذي يعفي الحريديين من الخدمة العسكرية، خرج وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، في مؤتمر صحافي، قاذفاً ما اعتُبر «قنبلةً» قد «تشظّي» الحكومة؛ إذ أعلن أن وزارته لن تدفع في اتّجاه سنّ قانون للتجنيد، من دون موافقة جميع مُركّبات حكومة الطوارئ، التي تضمّ أحزاب الائتلاف الأساسي، بقيادة بنيامين نتنياهو، إضافةً إلى كتلة «المعسكر الوطني»، بقيادة بني غانتس. ويعني ما قاله غالانت أنه إذا لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق، فسيضطرّ الحريديون، مع انتهاء الإعفاء الشهر المقبل، إلى التجنّد - كغيرهم - في الجيش، وهذا ما ترفضه القيادة الروحية لهذا التيار. وتطالب الكتل الحريدية بالإبقاء على إعفاء أبنائها الذين يتفرّغون لدراسة التوراة، وأولئك الذين تخرّجوا من المعاهد التعليمية التوراتية، من التجنيد الإلزامي، في حين أن جزءاً من أحزاب الائتلاف الأساسي، ومن بينهم وزراء في «الليكود»، وكذلك كتلة «المعسكر الوطني»، فضلاً عن أحزاب المعارضة الرسمية، يرفضون هذا المطلب، ويشدّدون على ضرورة تقاسم الأعباء بين الجميع.

ألغت «المحكمة العليا» قانون التجنيد الذي أعفى الحريديين من الخدمة عام 2017 (أ ف ب)

وبالعودة إلى غالانت، فهو شدّد على أهمية أن يتحمّل الجميع العبء، لأن «ثمّة حاجة قومية ملحّة إلى تمديد الخدمة العسكرية في صفوف القوات النظامية، وتمديد خدمة جنود الاحتياط»، نظراً إلى الحرب المتواصلة على غزة، والتحديات الأمنية المتفاقمة والتهديدات التي تواجهها إسرائيل. وأضاف وزير الأمن أن «أيّ قانون تجنيد يحظى بموافقة جميع أطراف حكومة الطوارئ، سيكون مقبولاً بالنسبة إليّ؛ لكن من دون موافقة جميع المركّبات الائتلافية، فإن الجيش ووزارة الأمن تحت قيادتي لن يقدّما قانوناً للتجنيد». ورأى أنه «من الممكن والمهمّ التوصّل إلى مخطّط متّفق عليه للتجنيد، وكذلك لجزء متعاظم من الجمهور الحريدي»، داعياً نتنياهو إلى «قيادة تحرّك مشترك مع كل أطراف الائتلاف بهدف التوصّل إلى التفاهمات اللازمة».

وجاء خطاب غالانت بعد أسبوعين من طرح «المعسكر الوطني» خطّته لتجنيد الحريديين في الجيش الإسرائيلي؛ إذ رهن وزيرا الكتلة، ورئيسا هيئة الأركان السابقان، غانتس، وغادي آيزنكوت، دعمهما لتمديد مدة الخدمة العسكرية للاحتياطيين وللجنود النظاميين، بقبول مخطّطهما الرامي إلى زيادة عدد الإسرائيليين المجنّدين تدريجياً على مدار السنوات العشر المقبلة.

وفي عام 2015، سُنّ قانون التجنيد الذي أعفى الحريديين من الخدمة، غير أن «المحكمة العليا» ألغته في عام 2017، بعد مداولات واعتراضات واستئنافات، باعتباره يمسّ بالمساواة. ومنذ إلغائه، مدّد «الكنيست» أكثر من مرّة إعفاء الحريديين، من دون أن يكون هناك قانون يعفيهم صراحة من التجنيد، فيما أصبح على الحكومة الآن إمّا أن تسنّ قانون تجنيد جديداً يحلّ المسألة، أو أن تتكتّل غالبية تسمح بتمديد الإعفاء، الذي ترفضه معظم شرائح المجتمع الإسرائيلي، وخصوصاً العلمانيين. وفي هذا الإطار، قال محلّل شؤون الحريديين في موقع «كيكار هشبات»، يشي كوهين، في مقابلة مع إذاعة «103 إف إم»، إن خطاب غالانت شكّل صدمة بالنسبة إلى رؤساء الكتل الحريدية. ولفت إلى أن «الأوساط الحريدية تقدّر أن (القنبلة) التي ألقاها غالانت ستفضي بنا، خلال أسابيع أو أشهر، إلى جولة انتخابية جديدة. حتى أنهم (الأحزاب الحريدية وأوساطها) يشكّكون في أنّ ما حصل مخطّط له بهدف إسقاط الحكومة». ورأى أن مَن يرغب في التوصّل إلى حلّ فعلي، «يقوم بذلك بصمت، لا وسط الضجيج، وليس بإشراك الجمهور في قضيّة حسّاسة إلى هذا الحدّ، ولا سلطة أساساً للأحزاب الحريدية عليها، مقابل سلطة القيادة الروحية للتيار الحريدي». وشكّك في أن توافق الأخيرة حتى على المخطّط الذي عرضه غانتس وآيزنكوت، ذلك أن خطّتهما «تتطرّق أيضاً إلى تجنيد الشباب الحريديين في سنّ معينة للخدمة العسكرية والمدنية، ومن المستبعد أن يوافق الحاخامات على إخراج طلبة المدارس المدراشية (التوراتية)، من مقاعدهم بهدف التجنيد»؛ علماً أن التيار الحريدي (الأرثوذكسي)، الذي يُعتبر الأكثر تشدداً من الناحية الدينية في إسرائيل، يضم حوالى 13% من الإسرائيليين، ويُعدّ مجتمعاً شمولياً مغلقاً، حيث تُفرض على أبنائه قيود خاصة بالتواصل مع «العالم الخارجي»، ويمنعون من استخدام الهواتف الذكية، ومشاهدة التلفاز، ويتفرّغون حتى سن معيّنة لدراسة التوراة والأدب التلمودي، ولا يشاركون في أداء الواجبات ككلّ «مواطني إسرائيل»، بينما يحصلون على كامل «حقوقهم» كغيرهم.

> **«الأوساط الحريدية تقدّر أن (القنبلة) التي ألقاها غالانت، ستفضي بنا، خلال أسابيع أو أشهر، إلى جولة انتخابية جديدة»**

صنعاء تلوّح بأسلحة جديدة: إلى ما بعد خليج عدن

صنعاء ــ رشيد الحداد

في ظل ترتيبات أميركية لرفع مستوى التصعيد البحري والجوي ضد اليمن، خاضت قوات صنعاء البحرية منازلة غير معلنة مع القوات الأميركية والبريطانية في البحر الأحمر، لليوم الثاني على التوالي. وفي هذا الإطار، أكّدت مصادر عسكرية مطّلعة في صنعاء أن العمليات البحرية اليمنية تواصلت خلال الساعات الماضية في البحر الأحمر، وتركّزت على السفن العسكرية، مشيرة إلى أنه تمّ رصد وقوع اشتباكات بحرية للمرة الثانية في غضون 48 ساعة. ولفتت إلى أن البحرية الأميركية كثّفت نشاط طائرات التجسس في أجواء المياه الإقليمية اليمنية، في محاولة منها لرصد أي هجمات بحرية جديدة. وكشفت أن «صنعاء قيّمت عملياتها للمرة الثانية منذ بدء التصعيد العسكري في البحر الأحمر وخليج عدن منتصف تشرين الثاني، وكانت النتائج جيدة. إلا أنها تسعى إلى تعزيز الجهد اليمني المساند للشعب الفلسطيني ومقاومته في قطاع غزة خلال الأيام المقبلة، توازياً مع تصعيد العدو الإسرائيلي جرائمه ضد الشعب الفلسطيني». كما كشفت أن حركة «أنصار الله» تعتزم إدخال أسلحة جديدة في المعركة البحرية خلال الأيام المقبلة، ستكون فاعلة بشكل كبير، بعد نجاح العمليات السابقة. وأكّدت المصادر أن الحركة صارت على استعداد كامل لتوسيع نطاق المواجهة إلى ما بعد خليج عدن، وتوقّعت بدء عمليات نوعية ضد السفن العسكرية الأميركية والبريطانية في البحريْن الأحمر والعربي خلال الأيام المقبلة.

وفي الوقت الذي جدّد فيه الطيران الأميركي والبريطاني، أمس، استهداف منطقة الصليف في سواحل مدينة الحديدة بغارتين، أقرّت بريطانيا، بتنفيذ قوات صنعاء عمليات بحرية واسعة. وقالت السفارة البريطانية في اليمن، في بيان على منصة «إكس»، إنه «منذ تشرين الثاني، نفّذ الحوثيون أكثر من 60 هجوماً في البحر الأحمر». ويأتي هذا الإقرار البريطاني في ظل تعرّض سفن المملكة المتحدة التجارية والعسكرية لضربات موجعة من قبل «أنصار الله». وهي ضربات توعّد قائد الحركة، السيد عبد الملك الحوثي، في خطاب متلفز ألقاه مساء أمس، بالمزيد منها، مهدّداً العدوان الأميركي - البريطاني بمفاجآت عسكرية تفوق كل توقعاته وحساباته، مؤكّداً أن قوات بلاده تمكّنت خلال الفترة الماضية من استهداف 54 سفينة تجارية محظورة، واستخدمت 384 صاروخاً وطائرة مُسيّرة في العمليات التي نفّذتها في البحر الأحمر وخليج عدن، ومشيراً إلى أن الغارات الأميركية - البريطانية لم يكن لها أي تأثير على قدرات صنعاء العسكرية.

> **حالة الإرباك تقود إلى مواجهة بالخطأ بين فرقاطة ألمانية وبارجة أميركية**

وبالتزامن مع ارتفاع مستوى التصعيد البحري، وإعلان الجهات الأمنية في حكومة صنعاء إحباط مخطط أميركي تمثّل في محاولة خلايا إرهابية تابعة لتنظيم «داعش» ومرتبطة بالاستخبارات الأميركية والبريطانية افتعال أحداث أمنية في محافظة البيضاء، أصدرت وزارة الخزانة الأميركية، أمس، عقوبات جديدة ضد قيادات في وزارة الداخلية اليمنية، حيث وضعت بالتنسيق مع الحكومة البريطانية اسم مدير القيادة والسيطرة في الوزارة وقائد شرطة النجدة، علي حسن الحوثي، على اللائحة السوداء، بعد إعادة تصنيف حركة «أنصار الله» على قائمة المنظمات الإرهابية. وقالت مصادر في «أنصار الله»، لـ«الأخبار»، إن «تزامن وضع المسؤول على اللائحة مع ضبط الخلايا الإرهابية، يشير إلى أن واشنطن ولندن انزعجتا من العملية الأمنية التي نفّذها قطاع الأمن ضد أولئك العناصر الإرهابيين، لا أكثر». وأشارت إلى أن «الحوثي ليست له صفة في وزارة الدفاع التي تنفّذ قواتها عمليات في البحر الأحمر وخليج عدن ضد السفن الإسرائيلية والأميركية والبريطانية»، مؤكدة أن «الولايات المتحدة تعيش حالة إرباك شديدة نتيجة إسقاط صنعاء كل الأوراق التي تحاول استخدامها للتأثير على القرار اليمني المساند للشعب الفلسطيني، والضغط على اليمن لوقف العمليات في البحر الأحمر، بما في ذلك تحريك الجماعات الإرهابية».

واستمراراً لحالة الإرباك التي تسود القوات الأجنبية، تحوّل البحر الأحمر، أمس، إلى ساحة مواجهة بالخطأ بين ألمانيا والولايات المتحدة، للمرة الأولى منذ عسكرته في كانون الثاني الماضي. وأفادت مصادر ملاحية بأن الفرقاطة الألمانية «هيسن» أطلقت صواريخ في اتجاه طائرة تجسّس أميركية من نوع «أم كيو 9» خلال تحليقها بالقرب منها في باب المندب، مشيرة إلى أن بارجة أميركية ردّت بإطلاق عدة صواريخ دفاع جوي ونجحت في تدمير الصواريخ الألمانية. وكانت مجلة «دير شبيغل» الألمانية أكّدت أن «هيسن» أطلقت صاروخين في اتجاه المُسيّرة الأميركية، محاولةً التقليل من شأن الحادثة من خلال القول إن الصواريخ دُمّرت بفعل خلل فني. وأشارت الصحيفة إلى عدم وجود تنسيق بين القوات الأميركية والبوارج الأوروبية في البحر الأحمر.

مقامرة بريطانية في اليمن: بحثاً عمّا يرضي إسرائيل

أحمد الحسني

بعد أشهر من العدوان الأميركي - البريطاني على اليمن، يبدو أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تبحثان عن خيارات بديلة تكتيكية واستراتيجية لمواجهة صنعاء عبر أدوات محلية، خصوصاً بعد نأي التحالف السعودي - الإماراتي بنفسه عن المشاركة ضمن الحلف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد اليمن. غير أن القوى المحلية المناوئة لحركة «أنصار الله»، لا تبدو في جاهزية لفتح جبهات جديدة، على رغم مناشدتها المتكرّرة، واشنطن ولندن، لدعمها في معركة هجومية، لا دفاعية فقط، وهو ما جاء على لسان رئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، الذي كشف صراحة عن إلحاح «يومي وشهري وسنوي» من قبل حكومته، على «المجتمع الدولي» من أجل تسليح قوّاته لشن هجوم شامل على قوات صنعاء، معتبراً أن «المعركة الدفاعية في البحر الأحمر لن تنفع».

ولم تكتف تلك القوى بالموقف الرسمي لـ«المجلس الرئاسي»، بل كانت مكوّنات منضوية ضمن المجلس، قد سبقت رئيسه، وسجّلت مواقف متفرّقة، سواء منها «المجلس الانتقالي الجنوبي» الذي طالب بدعم عسكري وتقني عاجل وشراكة استخباراتية مع الولايات المتحدة لمواجهة صنعاء، أو «المقاومة الوطنية»، التي يزور قائدها، طارق صالح، لندن، حالياً من أجل الحصول على دعم وازن لقواته للمشاركة في المواجهة مع «أنصار الله». وبحسب تصريحات رسمية، فإن لندن التزمت بتقديم دعم عاجل، إضافة إلى دعم استراتيجي لم يُكشف بعد عن طبيعته. وبرأي محلّلين، فإن هذا الدعم سيقتصر على تقديم زوارق بحرية، ومُسيّرات، فضلاً عن تدريب فريق في المملكة المتحدة على القطع البحرية البريطانية.

لكن بعض هؤلاء المحلّلين يرون أنه إذا كان لدى لندن فعلاً قرار بتحريك ملف الحرب في اليمن، فلن يمر القرار من بوابة طارق صالح، ولكن من خلال العليمي، خصوصاً أن طارق سيتلقّى الدعم لقواته هو، لا لكل القوات التابعة لـ«المجلس الرئاسي». ويبدو أن المملكة المتحدة متنبّهة إلى خطورة قرار كهذا، ولا تريد الاحتكاك بالسعودية، ولن تقامر بمصالحها مع الأخيرة، التي لديها ترتيبات خاصة بالسلام. وفي الوقت نفسه، يظهر أن لندن مجبرة تحت الضغط الإسرائيلي، على تحريك شيء ما على الأرض بشكل عاجل، ولو عبر فتح جبهة واحدة، من أجل السيطرة على منطقة ما في الساحل الغربي، والاستثمار فيها كورقة ضغط على صنعاء.

السؤال الآن هو: هل فعلاً سيدفع الحلف الذي تقوده واشنطن، بتلك الأطراف المحلية إلى خوض مواجهة مجدّداً مع صنعاء، على رغم سريان الهدنة بين الأخيرة والتحالف السعودي - الإماراتي؟ وكيف يمكن لتلك القوى خوض المواجهة من غير إسناد «التحالف»؟ أم أن الدعم الدولي محصور فقط بمعركة «الدفاع لحفظ الملاحة»، فضلاً عن إنشاء قوة بحرية محلية من أجل القيام بدور مستقبلي لتفادي المواجهة الدولية مع «أنصار الله» في البحر الأحمر؟ أيّاً يكن، فالأكيد أن نتائج هذا الفعل العسكري لن تصبّ في صالح الحلف، حيث ستجد القوى المحلية نفسها في مواجهة ستفضي إلى تغيير خارطة الانتشار وضرب المعادلة القائمة منذ عامين. صحيح أن الضرر الأكبر سيلحق بالسعودية، على اعتبار أن المعركة ستفسد كل جهود السلام التي تعكف على إتمامها منفردة، إلا أن الضرر أيضاً سيشمل الإمارات، خصوصاً أن خياراتها محصورة بين عدم المشاركة وبالتالي سقوط نفوذها في مناطق استراتيجية من اليمن، أو مشاركتها ودفع ثمن ذلك باستهداف «أنصار الله» مواقع حسّاسة في الإمارات، وبالتالي اتساع رقعة المواجهة في المنطقة، ليس فقط في مواجهة التحالف السعودي - الإماراتي، وحلفائه المحليين، ولكن أيضاً في مواجهة الوجود الأميركي في المنطقة، الأمر الذي تخشاه واشنطن منذ بدء العدوان على غزة.

الحدث

إيران تنتخب اليوم: لا مفاجآت منتظرة

طهران - **محمد خواجوئي**

تشهد إيران، اليوم، استحقاقَيْن انتخابيَّيْن بصورة متزامنة: انتخابات الدورة الـ12 لمجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، وانتخابات الدورة السادسة لمجلس خبراء القيادة. وبحسب إعلان لجنة الانتخابات، فإن العملية تبدأ عند الساعة الثامنة من صباح الجمعة (اليوم) بالتوقيت المحلّي، فيما حدّد القانون مدّة الاقتراع بـ10ساعات قابلة للتمديد بحسب تشخيص وزير الداخلية. وانتهت، يوم أمس، عند الساعة الثامنة صباحاً، المدّة الرسمية للدعاية الانتخابية للمرشّحين، والتي استغرقت أسبوعاً واحداً. وأفادت لجنة الإنتخابات بأن أكثر من 61 مليوناً و172 شخصاً، يحقّ لهم الإدلاء بأصواتهم، لاختيار 290 نائباً من بين 15 ألفاً و200 ترشّحوا للدورة القادمة للبرلمان الإيراني والتي تستمرّ لأربع سنوات، علماً أن أهمّ واجبات البرلمان تتمثّل في سَنّ القوانين ومنْح الثقة للوزراء وحجبها عنهم ومراقبة أداء الحكومة.

وبحسب قانون الانتخابات في إيران، هناك 208 دوائر انتخابية في البلاد، تضمّ كل واحدة منها مدينة واحدة أو أكثر، ويتحدّد عدد ممثّليها في البرلمان بحسب عدد سكانها، علماً أن الدائرة الانتخابية الكبرى، هي طهران العاصمة التي يُنتخب فيها 30 نائباً. وتفيد المشاهدات الميدانية والأخبار والتقارير، بأن أجواء التنافس الانتخابي في هذه الدورة، ولا سيما في طهران، راكدة، إذ لم تقم تجمّعات انتخابية واسعة، وقلّما استفاد المرشّحون من المساحات الحضرية للدعاية لأنفسهم، بل جرت غالبية الحملات الانتخابية في الفضاء الافتراضي وعلى مواقع التواصل الاجتماعي. كما تفيد نتائج أحدث استطلاع للرأي أجراه «مركز الطلبة الإيرانيين» لاستطلاعات الرأي (إيسبا) - والذي يُعدّ أكثر مؤسّسات الاستطلاع الداخلية موثوقية في إيران -، قبل يومين من انطلاق الاستحقاق الانتخابي، بأن نسبة المشاركة في الانتخابات لن تتعدّى الـ41%، على أن تبلغ في العاصمة نحو 24%.

وفي الدورة السابقة من الانتخابات التشريعية قبل أربع سنوات، شارك نحو 42% من الناخبين، في ما عُدّ، في حينه، أدنى نسبة مشاركة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة الإسلامية التي انتصرت عام 1979. وقبل عامين ونصف عام، أدلى نحو 48% من الناخبين بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية، في ما اعتُبر أيضاً أدنى نسبة مشاركة في الانتخابات الرئاسية التي تجري في فترة ما بعد الثورة. وفي هذا الجانب، يورد المراقبون أسباباً عديدة لتراجع إقبال الإيرانيين على صناديق الاقتراع، أهمّها الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت مع عودة العقوبات عام 2018، ورفْض أهلية المرشّحين على نطاق واسع، وكذلك التداعيات الناجمة عن الاضطرابات والاحتجاجات التي اندلعت العام الماضي.

وعلى خلفية توقّع تراجع نسبة الاقتراع، قال المرشد الأعلى للجمهورية، آية الله علي خامنئي، قبل يومين من الاستحقاق الانتخابي، إن «انتخابات قوية، ستكون نتيجتها تقدُّم البلاد»، مضيفاً أن «المؤسف أن البعض يبدون عدم اكتراث تجاه الانتخابات، ويحثّون الآخرين على عدم المشاركة فيها. لا بدّ لهؤلاء الأشخاص أن يفكّروا ملياً. إن عدم الاقتراع، لا طائل ونتيجة من ورائه، لكن قد تكون على الأقلّ ثمة فائدة في الإدلاء بالأصوات». وتجري هذه الدورة من الانتخابات البرلمانية في ظلّ منافسة بين المعسكرَين الأصولي والمعتدل، في حين أن الإصلاحيين وصفوها بـ«الانتخابات «غير التنافسية»، وباتوا فعلياً خارج نطاق المنافسة. ويمثّل الوجه البارز للتيار الأصولي، الرئيس الحالي للبرلمان، محمد باقر قاليباف، الذي تحالف الجناح الذي يدعمه مع جناح رئيس الجمهورية، إبراهيم رئيسي، على رغم أن بعض الوجوه الأصولية ظلّت خارج هذا التحالف، وقدّمت قوائمها بصورة منفصلة. وفي المقابل، فإن المعتدلين المدعومين من رئيس البرلمان السابق، علي لاريجاني، ورئيس الجمهورية السابق، حسن روحاني، يشكّلون قطباً آخر في هذه الانتخابات، وهم ممثّلون بالنائب السابق في البرلمان، علي مطهري، والناطق باسم حكومة روحاني والمقرّب منه، محمد باقر نوبخت. وفيما تُعدّ الأغلبية الساحقة من المرشّحين من المعسكر الأصولي، فإن المعتدلين يتّهمون خوض منافسة مع الأصوليين في نحو ثلث الدوائر الانتخابية (نحو 100 مقعد، بحسب مطهري)، وأن بشكّلوا أقلّية فعّالة في البرلمان الجديد ليحضّروا أنفسهم للانتخابات الرئاسية المقبلة، علماً أنهم، في غياب الإصلاحيين، شكّلوا التيار المقابل للأصوليين، وهم ينتقدون أداء حكومة رئيسي بشدّة. ونشر روحاني الذي ترشّح لانتخابات مجلس خبراء القيادة ورُفضت أهليته، مقطعاً مصوّراً دعا فيه الجماهير إلى الإدلاء بـ«صوت احتجاجي». وقال: «لا بدّ للناس من أن يدلوا بصوتهم لحساب مَن يرون أنه غير راضٍ عن الظروف الحالية، ويبحث عن إيجاد تغيير في مجتمع اليوم». وبدوره، تطرّق لاريجاني إلى «الأجواء الباهتة للانتخابات»، قائلاً: «لا يجب أن تتعوّد أنظمة الحكم على العيش مع الأقلية، وعليها أن تعلم أن صوت الأغلبية يمثّل رصيدها وسندها».

الإيرانيون يصوّتون لانتخاب مجلس الشورى ومجلس خبراء القيادة (أ ف ب)

> جرى تداول اسم مجتبى خامنئي، خلال السنوات الأخيرة، باعتباره الخيار المرجّح لتولّي منصب المرشد الأعلى

وينتخب الناخبون الإيرانيون، اليوم أيضاً، ولمدّة ثماني سنوات، 88 من أصل 144 مرشحاً لمجلس خبراء القيادة، الذي تُعدّ أهمّ واجباته انتخاب خليفة للمرشد الأعلى بعد وفاته. وعلى الرغم من أن الحديث في وسائل الإعلام الإيرانية حول المرشد التالي، يتّسم بشيء من الحساسية، لكن تصريحات لافتة خرجت خلال الأيام الأخيرة، بالتزامن مع التنافس الانتخابي؛ إذ قال عضو مجلس الخبراء والمرشّح للدورة التالية، محمد علي موسوي جزائري، إن «الخيارات المتعلّقة بالمرشد الأعلى العتيد، سرّية»، عازياً تلك السرّية إلى «احتمال أن يتعرّض المرشّح لتولّي منصب المرشد للاغتيال على يد الأعداء الأجانب بمن فيهم أميركا وإسرائيل». وفي سياق متصل، قال محمود محمدي عراقي، المرشّح للانتخابات وأحد أعضاء مجلس خبراء القيادة، إن آية الله خامنئي عارض دراسة ترشيح نجله مجتبى لتولّي منصب المرشد القادم. وأضاف: «ذات مرّة في اللجنة الثلاثية في مجلس خبراء القيادة، جرى نقاش حول أحد أنجال المرشد الأعلى (مجتبى) والذي ربما يتمتّع بمستوى عالٍ علمياً. ووصل هذا النبأ إلى المرشد الأعلى ونهى عنه، قائلاً: ما تفعلونه يطرح قضية أن تكون القيادة شبه موروثة، لذلك فإنه لا يُجيز حتى أن يتم النقاش في هذا المجال». وكانت تصريحات محمدي عراقي مباغتة لكثيرين، علماً أنه جرى تداول اسم مجتبى خامنئي، خلال السنوات الأخيرة، باعتباره الخيار المرجّح لتولّي منصب المرشد، فيما يُعدّ إبراهيم رئيسي، المرشّح المرجّح الآخر. وعلى أي حال، وبما أن معظم المرشّحين للانتخابات هم من المعسكر الأصولي ومن القريبين من مكتب خامنئي، يبقى مستبعداً أن يكون لنتيجتها أثر على التشكيلة والتوجهات العامة لمجلس خبراء القيادة.

العراق

برلمان بلا رئيس: «دراما» الانتخابات تتواصل

بغداد - **فقار فاضل**

تتحرّك قوى سياسية من المكوّنَين الشيعي والسني في العراق، لحسم ملف انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب، بدياً من محمد الحلبوسي المُبعد بقرار قضائي، وذلك بعد تعثّر العملية في ثلاث جولات تصويت أُجريت في الشهرين الماضيين، بسبب خلافات سياسية وقانونية. وتؤكد مصادر مطلعة أنّ أزمة اختيار رئيس البرلمان ستطول كثيراً، ولا سيما بعدما ردّت المحكمة الاتحادية، قبل يومين، دعوى بطلان ترشيح شعلان الكريم، المنتمي إلى حزب «تقدم» الذي يتزعّمه الحلبوسي، بعد اعتراضات شيعية تتّهمه بتمجيد حزب «البعث». ويعمل مجلس النواب العراقي من دون رئيس بالأصالة منذ منتصف تشرين الأول الماضي، بعد قرار المحكمة الاتحادية العليا إنهاء عضوية الحلبوسي، إثر دعوى قضائية رفعها النائب ليث الدليمي ضده، بتهمة تزوير استقالته. وإذ حالت الانقسامات الكبيرة دون الاتفاق على مرشح سني بديل، فإن «الإطار التنسيقي» ينتظر حالياً من الأحزاب السنية أن تقدّم أسماء مرشحين جدد لاتخاذ القرار.

وردّت المحكمة، أول من أمس، دعوى بطلان ترشيح شعلان الكريم، لعدم الاختصاص. كما أجّلت البت في دعوى إلغاء جلسة انتخاب رئيس البرلمان إلى الأول من نيسان المقبل لغرض التدقيق. وقد أقام الدعوى كل من النواب: يوسف الكلابي، فالح الخزعلي وحسين مؤنس فرج، مطالبين بالحكم بعدم دستورية وبطلان ترشيح النائب شعلان لمنصب رئاسة المجلس، وإصدار أمر ولائي بإلغاء جلسة الانتخاب التي عقدت في 13 كانون الثاني الماضي، ونال خلالها الكريم أعلى الأصوات، إلا أن رئيس البرلمان بالوكالة، محسن المندلاوي، رفع تلك الجلسة حتى إشعار آخر بعد سجال بين النواب، من دون إقرار الانتخاب. ويعارض معظم نواب القوى الشيعية ترشيح شعلان، بعد اتهامه بدعم حزب «البعث»، وتمجيد رئيس النظام السابق، صدام حسين، وفقاً لنص الدعوى.

وتفيد مصادر من «الإطار التنسيقي»، «الأخبار»، بأنّ الإطار سيجتمع في بيت زعيم «ائتلاف دولة القانون»، نوري المالكي، خلال الأسبوع الجاري، لبحث ملف انتخاب رئيس البرلمان وأسماء المرشحين للمنصب. وتؤكد المصادر أنّ «هناك إجماعاً على عدم القبول بشعلان الكريم». وتلفت إلى أن «عمل مجلس النواب يُدار بالإنابة من قبل محسن المندلاوي، وليست هناك إشكالية في عقد الجلسات أو قراءة وتشريع القوانين»، ولهذا ربما سيستمر المندلاوي حتى شهر حزيران المقبل. وتعتبر أن الأقرب إلى الرئاسة هما محمود المشهداني وسالم العيساوي حتى الآن، مشيرة إلى أن «هناك شروطاً وضعها التنسيقي، وأبرزها ألّا يدعم المرشح مشروع الإقليم السني، وألّا يتعامل بسياسة الحلبوسي في إدارة السلطة التشريعية».

> «التنسيقي» سيجتمع في بيت المالكي خلال الأسبوع الجاري، لبحث ملف انتخاب رئيس البرلمان وأسماء المرشحين

الخلافات تحول دون انتخاب رئيس جديد للبرلمان العراقي (أ ف ب)

من جهته، يرى النائب المستقل عامر عبد الجبار، أن «الخلافات السياسية والانقسامات جعلت حسم منصب الرئيس صعباً، وأبرزها ألّا يدعم المرشح التنسيقي، وألّا يتعامل مع الأمر وفق المعايير الدستورية والديموقراطية والتصويت والاستحقاق وفق الحاصل على أعلى الأصوات». ويضيف عبد الجبار، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «القوى السياسية تتعامل وفق الصفقات الحزبية. ولأن المنصب مخصّص للمكوّن السني، بحسب العرف السياسي السائد، وبسبب غياب التوافق بين الأطراف حتى الآن، فقد أصبحت هناك فرصة لأن يبقى المندلاوي في الرئاسة بالوكالة، وتستفيد كتلة الإطار من ذلك لأنه من حصتها».

ويشير النائب عن «ائتلاف دولة القانون»، فراس المسلماوي، بدوره، إلى أن «البرلمان ينتظر قرار المحكمة الاتحادية النهائي لحسم الأمر، ونحن ما زلنا داعمين لمحمود المشهداني كونه لديه الكفاءة والخبرة في إدارة المجلس». ويبيّن، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «الحراك السياسي الحالي هو لغرض التحضير للمرحلة المقبلة، لكن الأحزاب السنية حتى الآن لم تتفق على اسم معين، وهناك خلافات في ما بينها بشأن منصب الرئيس». ويلفت إلى أن «هناك دعاوى أخرى لدى المحكمة الاتحادية ننتظر البت فيها. ولذا، البرلمان غير قادر على عقد جلسة مخصّصة للانتخاب من دون معرفة قرارات الاتحادية النهائية بخصوص دستورية الجلسة السابقة، وأيضاً بطلان ترشيح شعلان الكريم بعد ظهور مقاطع فيديو لتمجيده النظام السابق ورئيسه صدام حسين».

أما النائبة عن تحالف «عزم»، ناهدة الدايني، فتؤكد أن «هناك حراكاً داخل البرلمان لجمع تواقيع لعقد جلسة لانتخاب الرئيس من دون انتظار قرار المحكمة الاتحادية النهائي». وتضيف، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «هناك إصراراً على بقاء الأسماء المرشحة للمنصب، وليست هناك نية لرفع مرشحين جدد. وبالمحصلة، البرلمان عازم على حسم الأمر بشكل نهائي في أقرب وقت». وتتابع أن «الاجتماعات بين الأحزاب السنية مستمرة لغرض الاتفاق على مرشح مناسب للسلطة التشريعية. وهناك لقاءات مع قيادات الإطار لمناقشة وبحث انتخاب رئيس البرلمان لأهميته بالوقت الحالي».

من ناحيته، يقول الأمين العام لـ«الحراك الشعبي» في الأنبار، ضاري الريشاوي، إن «التوافقات السياسية بين الأحزاب السنية تراجعت كثيراً، وخصوصاً بعد المشاكل التي حصلت على منصب رئاسة مجلس النواب». ويعتقد الريشاوي، في تصريح إلى «الأخبار»، أنه «لا يمكن أن يمثّل حزب سني واحد كل المكوّن، وليس هناك صك غفران لجهة واحدة، ويجب أن يكون هناك توافق وتسوية على حسم أزمة انتخاب الرئيس». ويلفت إلى أن «حزب تقدم يصرّ على أن يكون المرشح من داخله، بينما هذا لا يرضي بقية الأحزاب. ولهذا الخلاف مستمر».

تقرير

بوتين في خطابه السنوي

قواتنا النووية «جاهزة»... ولن ننجرّ خلف «حيل» الغرب

ألقى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أمس، أمام «الجمعية الفيدرالية الروسية»، خطابه السنوي الذي يهدف، عادةً، إلى «تقييم» الأوضاع في البلاد، وتحديد الخطوط العريضة لسياستها الداخلية والخارجية، على أنّ ما ميّز خطابه هذا العام، لا يقتصر على كونه قد دام لساعتَين - وهي المدة الأطول مقارنة بالسنوات السابقة -، بل إنه يأتي أيضاً في خضمّ تطورات كبيرة شهدتها الحرب الروسية – الأوكرانية أخيراً، أظهرت عجز الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، عن الوفاء بـ«التزاماته» إزاء أوكرانيا التي تعاني شحّاً شديداً في الأسلحة والموارد المادية والبشرية من جهة، واستمرار تقدم القوات الروسية على أكثر من جبهة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي انعكس تصعيداً في خطاب الرئيس الروسي الأخير ضدّ القوى الغربية.

الذي بوتين على «مرونة» الاقتصاد الروسي في مواجهة الحملة الغربية الشرسة (أ ف ب)

وأكّد بوتين أنّ روسيا لن تنخرط في أي حوار حول «الاستقرار الاستراتيجي» مع الولايات المتّحدة، في حال عدم مراعاة «مصالحها الوطنية»، لافتاً إلى أنّ مطالبة واشنطن لموسكو بمثل هذا الحوار، فيما تحاول الأولى إلحاق هزيمة استراتيجية بالأخيرة على أرض المعركة، هو ضرب من «النفاق». كما أكد بوتين أنّ الغرب أشعل الصراع في أوكرانيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم، ولا يزال، بالرغم من ذلك، يكذب بلا أي خجل، حول أنّ «روسيا تعتزم مهاجمة أوروبا». ودعا «أيّ شخص يفكر في غزو روسيا» إلى «تذكر مصير أولئك الذين حاولوا القيام بذلك سابقاً»، محذّراً من أنّ المصير الذين سيلقونه هذه المرة «سيكون أكثر مأسوية».

> نفى بوتين مزاعم نية روسيا «نشر أسلحة نووية في الفضاء»

وفي إشارة إلى التهديد الوجودي الذي خلقته ممارسات الغرب «الاستعماري» بالنسبة إلى روسيا، أكد رئيس الكرملين، مرة جديدة، أنّ الدول الغربية لا تريد تقويض تنمية «روسيا الاتحادية» فحسب، بل تحويلها إلى «مساحة تابعة ومحتضرة وزائلة، تكون قادرة على فعل ما يحلو لها فيها»، مشيراً إلى أنّ الغرب يريد تكرار السيناريو نفسه الذي وقع في أوكرانيا ودول أخرى حول العالم، داخل روسيا، أي «جلب الفتنة إلى داخل منزلنا، وإضعافنا من الداخل»، إلا أنهم «أساؤوا التقدير». ودعم بوتين موقفه هذا بجملة من المعطيات الداخلية، ولا سيما في ما يخص الاقتصاد الروسي، إذ أثنى على «مرونة» الأخير في مواجهة الحملة الغربية الشرسة ضدّه، قائلاً: «اقتصادنا أصبح أكثر تنوعاً وتطوراً وثباتاً. أصبحت روسيا اليوم من أكبر اقتصادات العالم؛ هي الاقتصاد الأول في أوروبا والخامس في العالم». كما تحدث عن جملة من الخطط والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، من ضمنها مشروع «حياة طويلة ونشطة»، الذي يهدف إلى رفع متوسط العمر في بلاده من 73 عاماً إلى 78 عاماً بحلول سنة 2030، وإلى أكثر من 80 عاماً مستقبلاً.

الأسلحة «ودعم» العملية الخاصة

أيضاً، تطرق بوتين إلى الأسلحة المستخدمة في الحرب مع أوكرانيا، وتلك التي سيتم الكشف عنها مستقبلاً، مشيراً إلى أنّ صواريخ «كينجال» و«تسيركون» تستخدم بشكل فعال ضدّ أهداف في إطار «العملية العسكرية الخاصة»، فيما جرى، أخيراً، اختبار صواريخ « بوريفيستنيك»، والغواصات المسيّرة «بوسيدون» التي تتمتع بـ«خصائص مميزة»، بحسب الرئيس الروسي. ولم يكتفِ بوتين بالتأكيد أنّ العمل على أسلحة جديدة مستمر، وأنه سيتم إخراجها، مع مهندسيها، إلى العلن قريباً، بل ذهب أبعد من ذلك ليؤكد أنّ القوات النووية الاستراتيجية الروسية «في حالة استعداد تام»، وأنّ على موسكو مواجهة «محاولات الدول الغربية لجرها إلى سباق تسلح - في تكرار للحيلة التي نجحت في ثمانينيات القرن الماضي مع الاتحاد السوفياتي – من خلال تخصيص الموارد بشكل عقلاني قدر الإمكان، وبناء اقتصاد فعال للقوات المسلحة». وخصص الرئيس الروسي مساحة واسعة من خطابه للإشادة بـ«الدعم» الذي أظهره المواطنون ورجال الأعمال الروس للعملية العسكرية الخاصة، «ووحدتهم» على اختلاف دياناتهم وطوائفهم دعماً للجيش الروسي، رغم حجم «التضحيات التي بُذلت حتى الآن»، لافتاً إلى أنّ «أوساط العمل قدمت مليارات الروبلات عبر المنظمات التطوعية، من أجل تحقيق النصر المشترك».

الأسلحة النووية الفضائية

وفي وقت بدأت فيه بعض وسائل الإعلام الغربية الحديث عن نية روسيا «نشر أسلحة نووية في الفضاء»، بعد الرسالة التي بعث بها مايك تيرنر، النائب الجمهوري ورئيس لجنة الاستخبارات في «النواب الأميركية»، إلى زملائه في الكونغرس، ويتحدث فيها عن «معلومات متعلقة بخطر يحيط بالأمن القومي الأميركي»، نفى بوتين هذه المزاعم، معتبراً أنها «محض حيلة أخرى لجرّ روسيا إلى مواجهة مع الولايات المتحدة التي تعرقل بنفسها المقترحات الخاصة بنشر الأسلحة النووية في الفضاء، والتي وضعناها في 2008، من دون أن نتلقى أيّ ردّ عليها»، وللسماح لواشنطن بفرض «شروط تعود بالفائدة عليها وحدها».

(الأخبار)

إنا لله وإنا إليه راجعون
بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله تعالى
تنعى جمعية البر والإحسان الإسلامية لأبناء جباع المرحومة
الحاجة خديجة عبد الله نعمه (أم إبراهيم)
والدة مدير الجمعية الأستاذ إبراهيم بلان
تُقبل التعازي اليوم الجمعة وغداً السبت الواقع فيهما ١ و٢ من شهر آذار في بلدتها (جباع).
وتُقام ذكرى الثالث نهار الأحد ٢٠٢٤/٣/٣ عند الساعة ١٠ صباحاً في حسينية البلدة (جباع).
تتقبل العائلة التعازي في بيروت يوم الاثنين ٢٠٢٤/٣/٤ بين الساعة الثالثة والسادسة مساءً في مركز جمعية التخصص والتوجيه العلمي الملاصق لمبنى جهاز أمن الدولة في بيروت.
تتقدم الجمعية من مدير الجمعية وعائلة الفقيدة بأسمى آيات العزاء.
رحم الله الفقيدة وأسكنها فسيح جناته
جمعية البر والإحسان الإسلامية لأبناء جباع

المشهد السياسي

عون يغيب عن قمة باريس لدعم الجيش: لا ضوء أخضر أميركياً... واتهامات بتجاوز صلاحياته

بعد تأجيل مؤتمر باريس الذي كانَ مقرّراً عقده في 27 شباط الماضي لدعم الجيش اللبناني، قرّرت فرنسا الاستعاضة عنه بقمة ثنائية بين الرئيس إيمانويل ماكرون وأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني (عُقدت الأربعاء الفائت)، ووجّهت عبر سفيرها في بيروت هيرفيه ماغرو «دعوةً إلى قائد الجيش اللبناني ليكون حاضراً في قمة عسكرية ثلاثية ستُعقد على هامش القمة الأساسية، على أن يحمل عون معه لائحة بمطالب واحتياجات الجيش على مختلف المستويات لبحثها في القمة المصغّرة كمرحلة أولى، تمهيداً لمناقشتها في المؤتمر الأوسع الذي سيُعقد لاحقاً (لم يُحدد موعده بعد)». وعلم أن عون «كانَ فعلاً يُحضّر للزيارة» من أجل المشاركة في القمة العسكرية، قبل أن تعود مصادر عدّة لتنفي ذلك، موضحة أن «الزيارة كانت مقرّرة إلى المؤتمر الأساسي، وبما أنه انتفى، فإن أسباب ودوافع الزيارة انتفت». فما الذي حصل؟

بانتظار زيارة هوكشتين؟

توقّفت حركة الموفدين الغربيين إلى لبنان بعدَ أن اقتنع الجميع باستحالة فصل جبهة الجنوب عن ما يحصل في غزة، وعدم إمكانية التوصل إلى أي اتفاق بشأن لبنان قبل توقف العدوان على القطاع. وفيما تتركّز الأنظار على المفاوضات الجارية حول هدنة في غزة، أعلن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أمس أن «المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين سيزور لبنان قريباً»، حيث أن «هناك حديثاً جدياً قد يكون مطلع الأسبوع المقبل عن وقف العمليات العسكرية في غزة تحت مسمى تفاهم رمضان». وفي هذا الإطار، قالت مصادر مطّلعة إن «زيارة المبعوث الأميركي للبنان غير مؤكّدة ولا يوجد موعد محدّد لا قريب ولا بعيد. الأمر كله مربوط بالهدنة في غزة، فإذا لم تتحقّق فهوكشتين لن يزور لبنان».

وفقاً لمصادر مطّلعة، دفعت مجموعة من الاعتبارات قائد الجيش إلى إعادة النظر في سفره إلى باريس، منها «البلبلة التي أثيرت بشأن تأجيل المؤتمر الأساسي، ورواج معلومات عن انزعاج أميركي وحتى سعودي من المؤتمر، خاصة أن الدعوة أتت من دون التنسيق مع الدول التي تساهم في الدعم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن التوقيت غير المناسب بالنسبة إليها». وقالت المصادر إن واشنطن تعتبر أن «موضوع دعم الجيش أصبح مرتبطاً بما يجري في الجنوب، وأنه لا بد من تحديد حجم المساعدات تماشياً مع الدور المطلوب منه في الفترة المقبلة استناداً إلى المداولات القائمة بشأن الوضع في جنوب لبنان بعد انتهاء الحرب». وعلمت «الأخبار» أن «موقف قطر يتماهى مع الموقف الأميركي ولو كان هناك اتفاق على قمة باريس، وقد رشحت تسريبات تقول إن قطر لن تفتح باب المساعدات قبل وضوح المسار، الأمر الذي أربك قائد الجيش الذي شعر بأن لا لزوم لذهابه، إذ لم تعد واضحةً هوية الجهة التي ستتولى التمويل بنفسها، من دون مساعدة الدول الأخرى».

كذلك، برزت عوامل داخلية شكّلت حرجاً كبيراً لقائد الجيش، إذ طُرحت أسئلة حول «خلفية البحث وكيفية التعامل مع عون، وهل يتم ذلك باعتباره موظفاً (فئة أولى) أم مرشحاً رئاسياً أم قائداً للجيش أم زعيماً مفترضاً؟»، وقد وصلت هذه الأسئلة إلى مسامع عون، مرفقةً باتهامات أنه صار «شريكاً في التعدي على صلاحيات رئاسة الجمهورية ولا مانع لديه من لعب أدوار كثيرة في ظل الفراغ الرئاسي». فوق ذلك، أتت الدعوة في ظل الخلاف المستحكم بين وزير الدفاع موريس سليم وقائد الجيش، حول العديد من الملفات والكلام الكثير حول «تمادي قائد الجيش في تجاوز كل الأصول التي يجب أن تحكم العلاقة بينهما». أما النقطة الأهم، والتي ناقشها البعض مع قائد الجيش، فهي «الالتباس الحاصل في ما خصّ تعيين رئيس الأركان»، وجرى التنبّه لها باعتبار أن «هذا الملف لم تنته فصوله، لا سياسياً ولا دستورياً. ومنذ أن عيّن مجلس الوزراء حسان عودة رئيساً للأركان لم تتوقف الأصوات الرافضة والمنتقدة، باعتباره غير دستوري، إذ جاء قرار التعيين من دون أن يصار إلى إرفاقه باقتراح من جانب وزير الدفاع، رغم أن المادة 66 من الدستور أولت، قبل التعيين، أن يكون الوزير قد تسلّم وزارته، ثمّ، وعملاً بأحكام قانون الدفاع الوطني، أن يأتي هذا التعيين بناءً على اقتراح وزير الدفاع، بحيث لا يمكن أن يأتي من قبل الحكومة مباشرة». فضلاً عن أن المرسوم الصادر عن الحكومة معرّض للطعن في أي وقت، و«قيادة التيار الوطني الحر أنجزت الصياغة النهائية للعريضة النيابية الاتّهامية التي أعلن عنها رئيسه النائب جبران باسيل بحق الحكومة، وذلك على خلفية قرار تعيين رئيس للأركان ومخالفات دستورية أخرى، تمهيداً للمحاكمة أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء». وهذا يعني أن «رئيس الأركان قد لا يكون له الحقّ في أن ينوب عن عون عند غيابه ويمارس مهامه وصلاحياته، وهو ما قد يزيد الأمر تعقيداً وانقساماً سياسياً».

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

> اتهامات لعون بأنه أصبح شريكاً في التّعدي على صلاحيات رئاسة الجمهورية

تقرير

نقيب المحامين يُهمّش الثنائي!

(عروان بو حيدر)

لينا فخر الدين

يوماً بعد آخر، تتفاقم الخلافات داخل نقابة المحامين في بيروت. صحيح أنها لا تزال تحت الرماد وخصوصاً أنّ الكثير من القوى تنتظر استكمال التعيينات وتأليف اللجان والمجالس ومراقبة أداء النقيب الجديد فادي مصري، ليُبنى على الشيء مقتضاه، إلا أنّ بعض هذه القوى غير متفائلة بأداء مصري الذي تتهمه ومجلس النقابة بالتعيين انطلاقاً من «كيديّة سياسية»، عبر استبعاد بعض الأحزاب المسيحيّة التي لم تصوّت له في الانتخابات وعدم مراعاة عُرف الميثاق المتّبع بتمثيل الطوائف.

وبعدما استبعد مصري سابقاً مقربين من حزب القوّات اللبنانيّة لمصلحة منضوين في حزب الكتائب، كانت المفاجأة قبل نحو أسبوع عندما عيّن رؤساء وأعضاء المجالس التأديبيّة من دون مراعاة التوزيع الطائفي، وهو أمر جيد لولا أنه لم يطبّق في النقابة إلا في هذه التعيينات. هكذا، عيّن النقيب 5 رؤساء مسيحيين مقابل 3 سنّة و1 شيعي و1 درزي، فيما كان الفارق في التوزيع الطائفي شاسعاً داخل المجالس نفسها، إذ بلغ إجمالي عدد المسلمين فيها، رؤساء وأعضاء، 11 (سنّة وشيعة ودروز) من أصل 45!

وقد أثار ذلك استياء، وتحديداً لدى حزب الله وحركة أمل، وخصوصاً أنّ الطائفة الشيعيّة مغيّبة منذ نحو 10 سنوات عن مجلس النقابة، قبل أن يقوم النقيب السابق ناضر كسبار ببعض التعيينات للتعويض عن النقص. في حين أن أداء مصري بدا معاكساً لما حصل في عهد كسبار. وبحسب المعلومات، زار ممثلون لحزب الله وحركة أمل أخيراً النقيب قبل التعيينات لمناقشة صيغة تحفظ التوازن الطائفي في النقابة، وخصوصاً أنّ قسماً كبيراً من محامي الثنائي دعموا مصري خلال الجولة الثانية لانتخابه نقيباً. وقد وعد النقيب بمعالجة الخلل، وطلب تسليمه الأسماء التي يُمكن انتدابها أو تعيينها في المراكز، إلا أنّ العكس حصل في المجالس التأديبيّة.

> اتهامات للنقيب بالتمييز الطائفي والسياسي

تقرير

ثلاثي واشنطن وطهران والرياض منشغل عن لبنان

> لا يمكن تصوّر أن أزمة بحجم الأزمة اللبنانية يمكن أن تحلّ بمبادرة نيابية. وفيما تنشغل واشنطن وطهران والرياض بما بعد حرب غزة، يذهب لبنان أكثر نحو ثلاجة الانتظار

هيام القصيفي

تتعامل مع لبنان حالياً حصراً بالوضع الحدودي الذي يعنيها ربطاً بإسرائيل، لذا لا تزال - عبر ديبلوماسيّتها في بيروت وخارجها - تحصر تحرّكها في منع إسرائيل من توسيع رقعة القصف، من دون فتح أيّ ثغرة حالياً في الملف الرئاسي، وهي المعنية الأولى والأخيرة عن ملف التفاوض مع إسرائيل ربطاً بكل مندرجاته والتفاصيل الأمنية المنبثقة منه.

وإيران، من جهتها، تقف عند حافة الترقّب ودرس ما يمكن تقديمه وما يشكل دفعاً لإدارة الرئيس جو بايدن حتى لا تتكرر تجربة حكم الرئيس دونالد ترامب. وهي تمكّنت، في الأشهر الخمسة الأخيرة، من فرض إدارة مضبوطة، ولا سيما لبنانياً، كي لا ترفع من الأثمان التي يضغط عليها لتقديمها. كما أنها، بدورها، لا تضع ملف الرئاسيات على جدول أعمالها اليوم. إذ إن كل ما يشغلها محصور بالعنوان العسكري. وهي، وإن كانت معنية بما يجري من تفاوض حول مستقبل حزب الله وانتشاره في الجنوب، إلا أنها لا تزال تقدم معادلة تقليل المخاطر الكبرى على الخسائر التي تقع، من اليمن الى العراق وسوريا بعد تطورات عسكرية أخيرة، فلا تضطرّ في الوقت الفاصل بين إدارتين أميركيتين الى خوض معركة واسعة من دون أفق.

أما السعودية فتنتظر ما بعد الحرب لإعادة تقويم ما بدأته قبلها في اتجاه العلاقة مع إسرائيل، مما لا يبدو أن مساره قد توقف، وهذا أمر أساسي، بقدر انشغالها بعدم كسر الهدنة مع إيران على مستوى الخليج. أما لبنانياً، فهي من جهة تغضّ النظر عن تحرّك نوّاب محسوبين عليها، ومن جهة أخرى تعطي تطمينات لحلفائها بأنّ أيّ ترتيب لن يكون على حسابهم. لكن، أكثر من ذلك، صار واضحاً لكل من يزورها أو يلتقي مسؤولين على بُعد مما يجري لدى قيادتها، أن الوضع اللبناني مجمّد حتى إشعار آخر.

وفي ظل انشغال العواصم الثلاث، انحسرت حركة الموفدين الغربيين الى بيروت، لأن ما يجري على صعيد غزة سحب ملف لبنان الى مكان آخر. وكما أصبح مؤسفاً التعامل مع أحداث غزة لجهة تعداد من يسقطون يومياً في القصف الإسرائيلي وبحجم الدمار، من دون الكلام فعلياً عن الأزمة الكبرى وطرق حلّها في شكل نهائي، لا مجرد ترتيب ظرفي، أصبح الكلام عن لبنان مماثلاً. فبين تعداد ضحايا القصف الإسرائيلي وحجم الدمار الذي يخلّفه الطيران الإسرائيلي، صار ملف لبنان عالقاً عند مستوى حصره جنوبياً، بحيث بدا أنه منفصل تماماً عن الداخل اللبناني، سواء شعبياً بعد فورة التضامن في الأسابيع الأولى، أو كما ظهر عليه أداء حكومة تصريف الأعمال في القضايا اليومية البحت، حتى بدأ الواقع الجنوبي، رغم التحذيرات الإسرائيلية بتوسيع رقعة القصف، كأنه محصور إعلامياً وسياسياً بحزب الله وحده. وفي الأسبوعين الأخيرين، بدا أن الوضع اللبناني لم يعد متقدّماً في الحركة الديبلوماسية الغربية، بعدما سلّم الموفدون بأن الأمر يتعدّى لبنان الرسمي، في ظل التهديدات الإسرائيلية، ولم يعد ممكناً سوى الانتقال الى عواصم القرار الأساسية، التي وحدها تملك مفتاح التهدئة. وهذا ما تتعامل معه القوى السياسية الداخلية على أنه أصبح أمراً واقعاً. فترتيب وضع غزة، قد ينتقل الى لبنان، ولكن فقط لجهة الوضع الجنوبي. أما الأزمة السياسية فلم يحن وقت حلّها بعد.

> المبادرات النيابية المحلية مجرّد مناورات داخلية وتقطيع وقت سياسي

ما يشغل الدول المعنية محصور بتطورات الحرب (أ ف ب)

علم وخبر

استياء سعودي من «مشايخ بيت الوسط»

أثارت زيارة عدد من مشايخ دار الفتوى للرئيس سعد الحريري، خلال زيارته البيروتية الأخيرة، حفيظة المملكة العربيّة السعوديّة. وأكّد بعض هؤلاء أنهم تلقّوا عتباً مباشراً، فيما تحدّث آخرون عن تأخير معاملات سفرهم إلى الأراضي المقدّسة في السفارة السعودية. وأكدت المصادر أنّ مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان تلقّى رسالة استياء من مسؤولي السفارة باعتباره مسؤولاً عن تنظيم زيارة المشايخ إلى بيت الوسط.

تكاسل قضائي في ملاحقة ملفات فساد

منذ أكثر من عام ونصف عام، لم تصدر قرارات أو أحكام في 21 ملفاً تنظر فيها الهيئات الرقابية والقضاء، تتعلق بوزارة الزراعة وما يدور في أروقتها وبين مصالحها من تجاوزات. الملفات حوّلها وزير الزراعة عباس الحاج حسن تباعاً، بين آب 2022 و12 شباط الماضي، إلى كلٍّ من التفتيش المركزي وديوان المحاسبة والنيابة العامة التمييزية للتحقيق فيها، أحدها حول شبهات بقيام موظفين من الوزارة، في مرفأي بيروت وطرابلس، بتزوير تواقيع وتقاضي رشى، وشكوى تتعلق بصيدلية في منطقة الأوزاعي تبيع أدوية بيطرية من دون ترخيص، وأخرى ترتبط بتأخر موظفين في إنجاز معاملات. وأحد الملفات التي تنظر فيها النيابة العامة المالية يدور حول شبهات فساد وسرقة بعد إصدار فواتير صيانة ومحروقات وتأمين لآليات تابعة للوزارة، هي في الأساس خارج الخدمة. كما يتعلّق أحد الملفات بشكوى الوزارة من «تأخّر مصلحة الأبحاث الزراعية في إتمام مناقصات القمح، والتأخر في إصدار نتائج فحوصات الأسمدة والأدوية، ما يلحق ضرراً بالشركات المستوردة».

«رئيس» بلدية بالقوة

رغم توصية الدائرة الحقوقية في وزارة الداخلية بحقّ أمين بلدية الجديدة - البوشرية - السدّ سيّار جبارة، نجل رئيس البلدية المستقيل أنطوان جبارة، لا يزال جبارة الابن يدير البلدية ويسيّر المعاملات فيها، وسط انقسام في صفوف الموظفين بين من لا يزال يتعاون معه، ومن يرفض ذلك. ويجري ذلك بمعرفة محافظ جبل لبنان القاضي محمد مكاوي الذي تصله معاملات البلدية عبر وسيط (هو مستشاره) ويوقّعها. وعندما يُسأل مكاوي عن سبب عدم عزل جبارة المخالف لنظام الموظفين ولكل شروط التعيين المحددة من قبل مجلس الخدمة المدنية، يرمي المسؤولية على وزير الداخلية بسام المولوي، فيما يؤكد الأخير أنه أصدر توصية للمحافظ يعطيه فيها حق التصرف بما يراه مناسباً!

أخبار

استفزاز في بكركي

انعقد في بكركي أمس، برئاسة البطريرك بشارة الراعي، مؤتمر «لقاء الهوية والسيادة» للبحث في وثيقة بعنوان «رؤية جديدة للبنان الغد، دولة مدنية لامركزية حيادية»، بحضور رئيس اللقاء الوزير السابق يوسف سلامة وممثلين عن أحزاب سياسية وجمعيات. وفيما كانت الأجواء التوافقية طاغية، طلب ممثل حزب «تجدد» (يضم النواب: فؤاد مخزومي، أشرف ريفي، ميشال معوض وأديب عبد المسيح) المحامي إدوار طيون الكلام، وتوجّه الى

الشيخ محمد حيدر (ممثل السيد علي فضل الله) بالقول إنه «يستحيل تطوير النظام في ظل دولة حزب الله، وإذا ما بقي شاهراً سلاحه في وجهنا»، فيما تدخّل آخرون منتقدين «التضحية بحياة لبنانيين خدمة لقضية لا تصيبهم مباشرة». وتسبّب ذلك في تعكير الأجواء الإيجابية، وخصوصاً بعد تعمّد بعض الحاضرين استفزاز حيدر الذي احتدم النقاش بينه وبين ممثل حزب الوطنيين الأحرار أنطوان الأسمر الذي ردّ على رفض حيدر للفدرالية بالقول إن «حزب الله يطبق الفدرالية منذ زمن في مناطقه، حيث له مستشفياته وجامعاته ومدارسه». وسرعان ما تدخّل سلامة لترطيب أجواء الجلسة وتصويب النقاش حول نقاط الوثيقة.

بلدية بيروت بين الحريري وشقير

نقلت مصادر أنّ الوزير السابق محمّد شقير فاتح الرئيس سعد الحريري، في مقرّ إقامة الأخير في الإمارات، بالتوافق على إعادة ترشيح رئيس مجلس بلديّة بيروت الحالي عبد الله درويش في الدورة المقبلة، بدل خوض معركة للبحث عن اسم جديد، باعتباره «قادراً على جمع التناقضات بين القوى السياسيّة السنيّة والبيروتيّة»، إضافة إلى أدائه في البلديّة وتمكّنه من ضبط الخلافات بين المجلس والمحافظ. ولم يُعرف ما إذا كان شقير قد

أقنع الحريري بفكرته. علماً أنّ الأول أسهم في بعض تكاليف الحملة الإعلانية التي رافقت زيارة الحريري الأخيرة لبيروت، كما أسهم في تغطية نفقات التأمين لنقل جمهور الحريري من المناطق إلى وسط بيروت.

متابعة

«موظّفون بسمنة وآخرون بزيت»

تصفية تدريجية للقطاع العام

فؤاد بزي

نجح صُنّاع القرار في لبنان، في تفتيت القطاع العام وتحويله إلى قطاعات مفكّكة بتقديمات متفاوتة. فبنتيجة قرارات تصحيح الأجور الترقيعية، لا يوجد اليوم، موظفون من الرتبة نفسها والدرجة نفسها في وزارتين مختلفتين يتقاضون الراتب ذاته. وهذا تحديداً ما حصل بإقرار مرسوم الزيادات أول من أمس، إذ ضربت وحدة المعايير والشمولية القطاع العام بعدما استثنى قطاعا التعليم والقضاء من أيّ زيادة

> التصحيح الاخير يطاول 46٪ من العاملين في القطاع العام فقط

بشكل تام، وعومل المتقاعدون بشكل ناقص فيما أُعدقت التقديمات على موظفي ومتعاقدي الإدارة العامة والمؤسسات والمصالح المستقلة. بالنتيجة صُحّح جزئياً أجور 46% من العاملين في القطاع العام فقط، فيما عاد القطاع إلى التسعينيات حين كانت الرواتب تختلف بين وزارة وأخرى.

لا مجال لفهم الزيادات الانتقائية التي أقرّتها الحكومة أول من أمس، إلا كخطوة إضافية في مسار تصفية القطاع العام. ففيما حُرم نحو 18 ألف أستاذ و700 قاضٍ من تقديمات إضافية على رواتبهم، ومُنح المتقاعدون تعويضات هزيلة، أُغدقت التقديمات الإضافية التي لا تُحتسب في المعاش التقاعدي على 42 ألفاً من موظفي ومتعاقدي الإدارة العامة والمؤسسات والمصالح المستقلة. إقرار المرسوم جاء من خلال مفاوضات قوامها التمييز بين العاملين في القطاع العام، والاقتراض من أجل تحسين أوضاع بعضهم على حساب آخرين. أصلاً لا يمكن التعويل على وجود نقابات أو مصالح نقابية تفاوض من أجل تصحيح فعلي بعدما أصبحت النقابات في قبضة السلطة منذ زمن طويل.

فعلى سبيل المثال، فإنه بدلاً من تعديل الرواتب، أقرّت الحكومة خطة في مطلع العام الدراسي الحالي من إعداد وزير التربية عباس الحلبي، تقضي بتمويل «حوافز» لأفراد الهيئة التعليمية بقيمة 300 دولار شهرياً لأساتذة الأساسي والثانوي، و650 دولاراً لأساتذة الجامعة اللبنانية. بالتوازي، تفاقمت النقمة في قطاعات الوظيفة العامة الأخرى. تلا ذلك، اقتراض الحكومة من البنك الدولي مبلغ 34 مليون دولار من أجل تمويل حوافز جديدة لموظفي وزارة المالية وهو ما فجّر تحركات المتقاعدين العسكريين التي استغلت سياسياً من الفئات العليا. وفي المحصّلة، فإنه بمجرّد انتهاء خدمات الموظف، سيخسر 60% من التقديمات الإضافية التي مُنحت قبل يومين بموجب المرسوم 13020، فيعود راتبه إلى ما كان عليه قبل أيّ زيادة لاحتساب تعويضات نهاية الخدمة. وهكذا، بات لدينا موظفون بسمنة وآخرون بزيت. فعلى سبيل المثال، إن أستاذ التعليم الثانوي في الفئة الثالثة إدارياً، يتقاضى 7 رواتب قيمتها 18 مليوناً، زائد 300 دولار كحوافز شهرية من وزارته، لتصبح مجمل التقديمات نحو 500 دولار، علماً أنّ الحوافز الإضافية يتوقّف صرفها في نهاية العام الدراسي. أما في الإدارة العامة، وبموجب مرسوم الزيادة الأخير، فيتقاضى الموظف من الفئة ذاتها 9 رواتب بقيمة 27 مليوناً، و18 مليوناً ثمن 12 صفيحة بنزين، و9 ملايين بدل نقل لتصبح مجمل التقديمات 54 مليوناً، حوالي 600 دولار، على أن يضاف إليها في وقت لاحق «بدل المثابرة»، ما يرفعها إلى أكثر من 700 دولار.

«الإضرابات لن تجدي نفعاً» بحسب الوزير السابق شربل نحاس. يرى أن منطق السلطة يعتمد على مسار «اضرب ما شئت، وفتّش عن عمل آخر». سلوك الحكومة، واضح تجاه تجاهل نسبة الشغور التي وصلت إلى 71% في الإدارات العامة بحسب تقارير مجلس الخدمة المدنية. بالعكس، فإن «وجود إدارة بالمعنى الحقيقي من قضاة وعسكر وأساتذة يشكل عائقاً للحكومة» يقول نحاس، إذ إن الإدارة «تُلزم السلطة التنفيذية بوضع موازنة حقيقية، وإدارة الخدمات العامة». لكن، بسبب غياب التمويل، تحوّلت الوظيفة العامة من مجال للتنفيعات إلى عبء على السلطة السياسية، بحسب نحاس. لذا، يرى أن «مسار تصفية الأجهزة الإدارية والمؤسسات الموروثة من العقود الماضية، ما زال مستمراً، ولا يمكن إدراج مرسوم التقديمات والتعويضات المؤقتة التي أقرّت أول من أمس إلا في سياق تنظيم التصفية التدريجية، إذ تراضي السلطة مكامن القوّة لدى الموظفين بالتقديمات، وفي المقابل تعمل على حثّ الأضعف منهم على الرحيل بحجب التقديمات عنه، كما جرى في قطاع التعليم».

عملياً، تواصل السلطة الترقيع في الوزارات أمام أعين الأجهزة الرقابية مثل التفتيش، وبعلم الحكومة والوزراء وإشرافهم. فمنذ سنتين، وبعد تهاوي القوّة الشرائية للرواتب، درجت موضة توزيع البدلات الإضافية على المحظيين من الموظفين في عدد من الوزارات تحت عنوان «تسيير المرفق العام»، وهذه البدلات تأتي من خارج أي قنوات رسمية، ما يعني استمرارها إلى جانب الزيادات الأخيرة. عامة، لم تسلم أيّ من الوزارات من هذه الآفة، وأصبحت قوة الوزير تقاس بمقدرته على استقطاب مشاريع أجنبية وممولين لوزارته. في وزارة التربية مثلاً اهتم البنك الدولي واليونيسف بالأمر، حيث يتهافت الأساتذة على تقديم طلبات الانتقال للعمل في الوزارة للحصول على ساعات عمل إضافية مع الجمعيات الأجنبية. في وزارة الصحة تكفّل عدد من كبار مستوردي الأدوية في لبنان بتأمين مبلغ شهري (200 دولار) يُدفع عبر مكتب الوزير لعدد من الموظفين لضمان حضورهم إلى المكاتب، ومتابعة المعاملات الرسمية التي تصيب الشركات في مقتل في حال توقّفها.

(هيثم الموسوي)

تقرير

المدارس تغذّي صندوق التعويضات من جيوب التلامذة

فاتن الحاج

ابتداءً من اليوم، سيتقاضى الأساتذة المتقاعدون في التعليم الخاص 6 رواتب تقاعدية، بناءً على الاتفاق - البروتوكول الموقع برعاية وزير التربية عباس الحلبي، بين اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة ونقابة المعلمين، وبموافقة مجلس الوزراء. وكانت مدارس خاصة عدة نقضت توجيهات الوزير لجهة عدم تحميل الأهالي أعباء دعم الأساتذة المتقاعدين، فقرّرت زيادات على الأقساط بدأت بـ 900 ألف ليرة (المبلغ المطلوب من المدارس دفعه، سنوياً، لصندوق التعويضات عن كل تلميذ)، وتجاوزت في بعض الأحيان 3 ملايين ليرة عن كل تلميذ، ما شكّل باباً جديداً للكسب المادي. وتذرعت المدارس، في استيفاء الزيادات، بالاتفاق - البروتوكول علماً أنه لا يتضمن أي بند يشير إلى تحصيل المبالغ من التلامذة. فيما لم تفلح الإنذارات التي وجهتها مصلحة التعليم الخاص إلى الإدارات، بناءً على شكاوى الأهالي، في ردعها عن أخذ الأموال من جيوبهم.

وفي وقت كان يفترض فيه أن لا تقبل المصلحة الموازنات المدرسية المرفوعة من المدارس الخاصة لكونها غير متضمنة، في مخالفة صريحة للمادة 1 من القانون 515 (تنظيم الموازنات المدرسية)، المبالغ المستوفاة بالدولار الأميركي، ردت إلى المدارس الموازنات غير الموقعة من لجان الأهل والتي لا تنطوي على محاضر مالية.

ومع أن المبلغ المطلوب لدفع ستة رواتب للأساتذة المتقاعدين هو 180 مليار ليرة عن كانون الثاني وشباط وآذار، فإن مبادرة اتحاد المؤسسات لم تستطع أن تجمع أكثر من 105 مليارات ليرة، أضاف إليها الصندوق 15 مليار ليرة ليتمكن من دفع رواتب كانون الثاني وشباط فقط، فيما الرواتب التقاعدية لشهر آذار ستبقى معلّقة إذا لم تبادر المؤسسات التي لم تلتزم بالاتفاق بسداد المبالغ المترتبة عليها، نظراً إلى أن الدفعة الثانية تستحق، بحسب البروتوكول، في 15 نيسان. مع ذلك، رأى منسّق اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة،

> رواتب آذار للمتقاعدين غير مؤمّنة إذا لم تلتزم بعض المدارس بالدفع

بالدولار، وننتظر أخذ الإجراءات الصارمة بحق المخالفين حفاظاً على حقوق الأهالي».

في المقابل، لفتت مصادر في اتحاد المؤسسات إلى أن «توجيهات الوزير كانت في إطار التمني ولم ترتق إلى قرار المنع، وهو أصلاً لا يستطيع، قانوناً، أن يجبر المدارس الخاصة التي لديها من الخصوصية والحرية لترتيب وضعها المالي»، مشيرة إلى أن غالبية المدارس لم تكبد الأهالي الزيادات لأن «المبالغ ليست حرزانة». ويتطلّع المعلمون المتقاعدون إلى إقرار قانوني تمويل صندوق التعويضات وتعديل بعض أحكام قانون أقران الهيئة التعليمية في الهيئة العامة للمجلس النيابي، كما أقرته اللجان النيابية المشتركة، في أقرب وقت، تمهيداً لنشره في الجريدة الرسمية، وكي لا يضطروا للتذلّل لكارتيل المدارس في كل مرة يقبضون فيها رواتبهم.

الأمين العام للمدارس الكاثوليكية، يوسف نصر، أن جمع أكثر من 100 مليار ليرة لبنانية لمصلحة المعلّمين المتقاعدين دليل على التزام عدد كبير من المدارس الخاصة غير المجانية بكلمتها وجدّيتها وشعورها بالمسؤولية، باعتبار أن مصداقيتنا على المحك، ولا نريد أن نسمح لأحد بالمتاجرة بها». وطلب نصر من إدارة صندوق التعويضات أن تنشر على موقعها الإلكتروني جدولاً مفصّلاً بالأرقام المحصّلة وغير المحصّلة.

إلا أن رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور، لى الطويل، أشارت إلى أن استيفاء بعض المدارس الزيادات من الأهالي أفقدها مصداقيتها، مؤكدة «أننا حذرنا المعنيين من ذلك نتيجة انتهاج الكثير من المدارس مبدأ عدم الشفافية، إن على صعيد الموازنات أو على صعيد الأقساط العشوائية

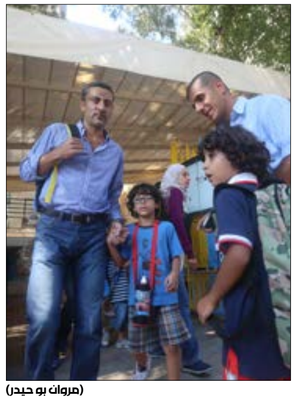
(هروان بو حيدر)

تقرير

«خربطة» الاتفاق على زيادة الحدّ الأدنى للأجور

يبدو أن الاتفاق على تصحيح الحدّ الأدنى للأجور سيتأخّر لسببين: الهيئات الاقتصادية لم توافق على سقف التصحيح المتّفق عليه بين وزير العمل مصطفى بيرم ورئيس الهيئات ليصبح 15 مليون ليرة بحجّة أنه سيترتب على المؤسّسات اشتراكات أكبر للضمان الاجتماعي. وممثلو العمّال يطالبون برفع الحدّ الأدنى إلى 20 مليون ليرة لتبرير ما قام به المدير العام للضمان محمد كركي حين أصدر مذكرةً لا سند قانونياً وعلمياً لها، رغم أنها تفرض على المؤسّسات التصريح عن حدّ أدنى للأجور بقيمة 20 مليون ليرة تحت طائلة الإحالة إلى التفتيش.

يدرك ممثلو العمال وأصحاب العمل، أنّ التصحيح الفعلي للحدّ الأدنى للأجور قد حصل بالفعل من دون أن يصرّح عنه للضمان، حتى لا تدفع المؤسّسات ما يفرضه قانون الضمان من اشتراكات. لذا، إنّ الطرفين مربكان في التعامل مع هذه المسألة التي ترتّب أكلافاً وحقوقاً لثلاثة أطراف، فمن جهة يدفع أصحاب العمل الحصّة الأكبر من كلفة الاشتراكات، وبالتالي كلما ازداد الحدّ الأدنى المصرّح عنه، كلما ازدادت الكلفة المباشرة المتمثّلة في الاشتراكات، والكلفة غير المباشرة المتمثّلة في تسديد تسويات نهاية الخدمة. ومن جهة ثانية، يدفع العامل حصّة أقلّ من الاشتراكات، إلا أنه يستفيد من الزيادة في تعويضات نهاية خدمة التي تُحسب على أساس الراتب الأخير المصرّح عنه للضمان، وبالتالي كلما ازداد الحدّ الأدنى المصرّح عنه، سيحصل الأجير على تعويض نهاية خدمة أكبر، رغم أنه سيدفع حصّته من الزيادة في الاشتراكات. ومن جهة ثالثة، إنّ أيّ زيادة في الحدّ الأدنى للأجور، ولا سيما في الحالة الراهنة، تنعكس مباشرة زيادة في إيرادات الضمان، وترفع قدرته على زيادة التقديمات التي انهارت.

إذاً، مسألة تسويات تعويض نهاية الخدمة، هي المسألة الأساسية التي تحكم، حصراً، النقاش المتّصل بتصحيح الأجور في القطاع الخاص. والنقاش كان يمكن أن يكون مختلفاً لو كان التصحيح الفعلي في السوق لم يحصل. فالشركات استبقت كل هذا النقاش ومنحت الأجراء زيادات تفوق الحدّ الأدنى، ولكنها لم تصرّح عن هذه الزيادات للضمان، بل صرّحت بأنها ملتزمة بالحدّ الأدنى الرسمي. والأجراء لم يسألوا عن هذا الأمر لأن تقديمات الضمان باتت تقارب الصفر ولا تمثّل من فواتير الصحة أكثر من 10%، فيما يدفع العامل من جيبه الخاص 90% من الفاتورة. والأجير لم يناقش رب العمل بإصرار للتصريح عن راتبه الفعلي للضمان، لأنهم يتعاملون مع تعويض نهاية الخدمة باعتبارها مسألة مؤجّلة وليسوا على اطّلاع وافٍ بشأن تسويات نهاية الخدمة

> ما قام به الأسمر هدفه تعطيل اتّفاق شقير - بيرم لتبرير ما يقوم به كركي

وتأثيرها الكبير على قيمة التعويض.

في هذا الإطار، يصبح موقف الهيئات الاقتصادية وأصحاب العمل واضحاً لجهة محاولتهم التهرّب من تسديد تسويات نهاية الخدمة. هذه التسويات هي الفرق بين قيمة الاشتراكات المتراكمة في حساب الأجير المضمون لدى الصندوق، وبين ما يتوجب له بموجب معادلة احتساب تعويض نهاية الخدمة. هذه المعادلة تأخذ في الحسبان الراتب الأخير المصرّح عنه، وسنوات الخدمة. وبالتالي، إذا كان للأجير 20 سنة خدمة، فإنه يحصل على تعويض يوازي 20 شهراً من آخر راتب مصرّح عنه للضمان. لو كان الراتب الأخير 10 ملايين ليرة، فإن التعويض يكون 200 مليون ليرة، وإذا كانت حصّته من الاشتراكات لا تغطّي سوى 20 مليون ليرة (قبل الانهيار وتضخّم الأسعار كانت الـ20 مليون هي التعويض الوسطي)، فإن صاحب العمل بموجب القانون يُفترض أن يدفع الفرق.

يضاف إلى هذا النقاش، مسألة خاصة لا تتعلق بالقانون، بل بالمذكرة التي أصدرها المدير العام للضمان محمد كركي، والتي تشير إلى أنه يفترض على أصحاب العمل التصريح عن حدّ أدنى للأجور بقيمة 20 مليون ليرة، وإلا سيحالون إلى التفتيش. لا أحد يعلم من أين اخترع كركي هذه المعادلة، ولا السند القانوني والعلمي لها، ولكن الواضح بحسب متابعين، أن رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر تلقّى أوامر مباشرة من مكتب العمال لحركة أمل لرفض أي طرح يقدّمه وزير العمل مصطفى بيرم ورئيس الهيئات محمد شقير لتصحيح الأجور على 15 مليون ليرة كدفعة على الحساب. والهدف من هذا الطرح تعطيل اتفاق شقير - بيرم لتبرير ما يقوم به كركي. فالأسمر أبلغ المعنيين أنه لن يوافق على طرح بيرم - شقير رغم «أنه كان بالجو» على حدّ قول أحد المعنيين في الهيئات الاقتصادية.

إذا كانت المسألة تتعلق بحقوق الأجراء، فيفترض أن يقدّم الأسمر طرحاً علمياً يستند إلى تضخّم الأسعار ورفع الحدّ الأدنى إلى 45 مليون ليرة بدلاً من 20 مليون. لكن ما يعزّز المعلومات بشأن الأهداف من وراء رفض الأسمر للطرح، أنّ الأسمر نفسه كان يساير أصحاب العمل طوال السنوات الماضية في كل التصحيحات السابقة من دون أن يطلب منهم تصحيحات علمية، بل كان يوافق على تصحيح «شلف». والـ15 مليون هي الأخرى «شلف»، لذا، يتوجب العودة إلى تضخّم الأسعار لقياس التصحيح المطلوب وإجبار المؤسسات على التصريح للضمان بالأجور الفعلية.

بانتظار أن يحصل ذلك، يبدو أن لجنة المؤشّر لن تنعقد قبل رمضان لإقرار تصحيح الأجور.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

إعلانات رسمية

إعلان خلاصة حكم

صادر عن محكمة جزين المدنية برئاسة القاضي إيهاب بعاصيري بتاريخ 2024/2/27 صدر قرار بإعلان وفاة المرحوم جرجس أبو ضاهر وانحصار إرثه بابنه الياس جرجس ضاهر وإعلان وفاة المرحوم الياس جرجس ضاهر وانحصار إرثه بزوجته ليلى عساف كرم التي هي نفسها ليلى أبو ضاهر وبابنه بشارة الياس ضاهر وإعلان وفاة المرحومة ليلى عساف كرم وإنحصار إرثها بابنها بشارة الياس ضاهر فعلى كل صاحب مصلحة له أي اعتراض أو مُلاحظات أن يتقدم بها إلى قلم محكمة جزين خلال مُهلة خمسة عشرة يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
رئيس القلم
بتريسيا بو راشد

وفيات

ببالغ الحزن والأسى ننعى إليكم فقيدتنا الغالية المرحومة
دلال درويش طاهر
أرملة المرحوم خليل أسعد فخري
والدها: المرحوم درويش مصطفى طاهر
والدتها: المرحومة فوزية جمّال
أبناؤها: أسعد وزوجته كلاريس
أورتيغا وأولادهما المرحوم خليل وكريم
فادي وزوجته بولاندا سياوري
وأولادهما طارق وباولا
وليد وزوجته ديما صوصو
وأولادهما فارس وسارة ومايا.
أشقاؤها: المرحوم أنيس
المرحوم جودت
المهندس عماد وزوجته نجاح
حماده وأولادهما جاد ومروان
مصطفى وزوجته ليلى جمّال
حسان وزوجته جهينة فضل الله
وأولادهما نائل ونادين ونادر
المرحوم عدنان وأرملته وفاء فضل الله وأولادهما محمد ووائل وسارة
المرحوم عصام.
شقيقتاها: المرحومة حياة زوجة المرحوم بدر اليافي وأولادهما علي وشيرين
المرحومة هدى زوجة المهندس نديم فخري وأولادهما صوفيا وطارق وكريم
صُلّي على جثمانها الطاهر ووريت الثرى يوم الأربعاء الواقع فيه 18 شعبان 1445هـ الموافق لـ 28 شباط 2024.
تُقبل التعازي للرجال والنساء اليوم الجمعة أول آذار في فندق راديسون بلو، Dunes Centre فردان، ابتداءً من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى السابعة مساءً.
الراضون بقضاء الله وقدره آل طاهر، فخري، حماده، جمّال، فضل الله، اليافي، أورتيغا، سياوري، صوصو وعموم أهالي جويّا والزرارية.
للفقيدة الرحمة ولكم من بعدها طول البقاء.

طوفان الأقصى

استقالة صحافية من «درج»: إعلام يعاقب (أهل) المقاومة

استقالت الصحافية اللبنانية نور سليمان من موقع «درج» بعدما وجّهت إدارته إنذاراً إليها بسبب فيديو نشرته على حسابها على مواقع التواصل تنتقد فيه انسجام أداء بعض الإعلام العربي مع السردية الصهيونية، مدافعةً عن أهلها في جنوب لبنان حيث «لا أمان ولا حياة في ظلّ الاحتلال»

زكية الديراني

ممنوع أن تدافع عن أهلك في وجه الاعتداء الإسرائيلي على جنوب لبنان؛ لعلّ هذا ما يمكن استخلاصه من الإنذار الذي وجّهه موقع «درج» الإلكتروني إلى الصحافية نور سليمان العاملة (سابقاً) لديه، بعد نشرها فيديو على صفحتها على السوشال ميديا توجّه فيه نقدها إلى بعض الإعلام العربي الذي يتبنّى السردية الصهيونية في الحرب الدائرة في الجنوب اللبناني، وتُعلن فيه عن وقوفها إلى جانب أهلها المقيمين في الجنوب. هذا الإنذار دفع الصحافية اللبنانية إلى تقديم استقالتها أخيراً، بعدما مارست إدارة الموقع عملية قمع وترهيب على الصحافية جراء الموقف الطبيعي والبديهي لأي مواطنة لبنانية.

بدأت قصة نور التي انضمّت إلى «درج» قبل عام تقريباً، حين نشرت قبل أيّام فيديو تسجيلياً على صفحاتها على السوشال ميديا، مدافعةً فيه عن أهلها في جنوب لبنان، ومنتقدةً أداء بعض الإعلام العربي. وقالت الصحافية: «عندما يكون لدينا 278 شهيداً، ونعيش الترهيب والرعب يومياً منذ أكثر من 130 يوماً، ولدينا أكثر من 100 ألف نازح، يعني أننا في حالة حرب في جميع المقاييس. من الطبيعي أن نسأل: أين الدولة؟ وأين الإعلام؟ بالنسبة إلى الإعلام، عندما لا يقوم الأخير بدوره خلال الحرب نتيجة خياره السياسي، ويقرّر معاقبة الناس بناءً على مواقفهم، هنا يجب مراجعة ذلك الإعلام». وتابعت نور متسائلة: «لقد ذكرت أمام بعض الأشخاص أنّ أهلي في خطر في جنوب لبنان، فأجابوا بأنّ خطابي ممانع، انتبهي غ حالك. لاحقاً سأذكّر أولئك الأشخاص بأنّه خلال الإبادة، طالبوني بمراجعة رأيي السياسي. أريد أن أحمي أهلي بشتى الطرق ولا أملك حالياً إلا صوتي، لا أمان ولا حياة في ظلّ الاحتلال».

نشرت الصحافية فيديو على صفحتها تدعم فيه أهلها في جنوب لبنان

هذا التسجيل كان كفيلاً بإسقاط «ورقة التوت» عن موقع «درج» الذي يتبجّح بشعارات حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان، فيما يمارس سياسة القمع إزاء أيّ موقف نقدي ويصوّب ضمن أجندته السياسية على حركات المقاومة ضد إسرائيل، نازعاً السياق التحرّري من بعده السياسي المقاوم. لم تمرّ ساعات على نشر نور سليمان الفيديو، حتى أتاها الردّ سريعاً من إدارة الموقع الذي يتلقّى الدعم المالي - مع غيره من منظمات مدنيّة ووسائل إعلام عربية - من «عرّاب الثورات الملوّنة» الأميركي جورج سوروس. تسلّمت إنذاراً خطياً مليئاً بالأخطاء الإملائية موقّعاً باسم سكرتير تحرير «درج»، دينا مقلّد، جاء فيه: «في 22 شباط، نشرت فيديو بتناول في جانب منه مادّة رأي وردت في «درج» في اليوم نفسه، تتعلّق بمراجعة المواقف من «حماس» و«حزب الله». صحيح أنّك لم تسمّ مقال «درج»، ولكن استخدام بعض العبارات كان واضحاً لجهة الردّ على ما ورد في المقال». تابعت مقلّد ببيانها الركيك: «هذه الرسالة ليست للنقاش في موقفك السياسي الذي هو حقّك، ولكنها نقاش يتعلّق بالأمانة المهنية والثقة، وهذان الشرطان تم خرقهما في مقاربتك، وهذا أمر حصل أكثر من مرة. نقاشك النقدي تجاه طرح مقال «درج» عن الحاجة إلى مراجعة أدوار «حزب الله» و«حماس» خلال الحرب، أفضل أنّ مقاربتنا تضمّنت إدانة واضحة للجريمة الإسرائيلية، وحرصاً على حياة المدنيين وليس من زاوية «معاقبة الجنوبيّين على خياراتهم كما ورد في كلامك»».

على الضفة نفسها، تُلفت المعلومات لنا إلى أنّ القائمين على «درج» ربطوا بين فيديو نور سليمان، وبين المقال الذي نشره رئيس تحرير «درج» حازم الأمين قبل أيام، وشنّ فيه كالعادة هجوماً على «حزب الله» والمؤيدين له في عملياته ضد العدو الإسرائيلي، مع العلم أنّ الصحافية لم تذكر مقال الأمين بأيّ عبارة، ولم توجّه الفيديو إلى أيّ جهة معينة.

وافقت إدارة الموقع سريعاً على الاستقالة من دون مناقشة الصحافية في قرارها

في المقابل، ترى المصادر أن الفيديو أزعج الأمين ومقلّد، على اعتبار أنه مخالف لرأيهما وخطّهما السياسي، ويتعارض مع آراء المموّلين لموقع «درج». وتلفت المعلومات إلى أنّ نور تلقّت الإنذار الهجومي، فاعتبرته بمنزلة محاولة علنية لقمع موقفها، فقابلته بالاستقالة. وكان لافتاً أن إدارة الموقع وافقت سريعاً على الاستقالة، من دون أن تناقش الصحافية في قرارها، في إشارة إلى أنّها لم تتحمّل موقفاً معارضاً لآراء القائمين على الموقع، ولو كان رأياً شخصياً نشرته نور على صفحاتها على السوشال ميديا.

قرار «درج» يذكّر بعملية كمّ الأفواه التي شنّتها مؤسسات إعلامية عربية وأجنبية ضدّ موظّفيها في بداية العدوان على غزة. ففي منتصف تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، أعلنت شبكة «هيئة الإذاعة البريطانية»، وتحديداً «bbc عربي»، عن تجميد عمل مجموعة من موظفيها المصريين واللبنانيين لمواقفهم المؤيّدة لفلسطين. كذلك قامت «دويتشه فيله» (DW) الألمانية الناطقة بالعربية و«فرانس 24» الفرنسية، بعملية صرف جماعي عام 2021 لمجموعة من موظّفيها المؤيّدين للقضية الفلسطينية.

Meta... لايك على بياض للسردية الصهيونية

عادة حداد

أثناء تصفّح موقع إنستغرام، يقابلك فيديو مموّه على صفحة palipulse في إشارة إلى أنّه يتضمّن معلومات كاذبة، فيما يمنع التنبيه الظاهر على الشاشة مشاهدته. يظهر الفيديو الذي يعود تاريخه إلى 13 شباط (فبراير) الحالي، الجدول الزمني لامتداد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، يترافق التنبيه مع إشارة إلى أنّ مدقّقي أخبار بحثوا في المعلومة وتأكدوا بأنّها خاطئة، مقدّمين رابطاً لشرح هذه النتيجة. بأخذنا الرابط إلى موقع تشيكي يدعى demagoge، يُعرّف عن نفسه بأنّه مستقلّ متخصّص في التدقيق في الأخبار الكاذبة، فيما يتمثّل نشاطه في التصويب على الأقاويل الكاذبة والمضلّلة في الفضاء العام. يفيد الموقع بأنّه جمعية «طوعية غير ربحية وغير مرتبطة بأي كيان سياسي، تسير في أنشطتها وفقاً لمنهجية متاحة للجمهور بشكل واضح، مع التركيز على معايير العمل الصحافي».

خلال عملية تقصّي الحقائق، على الصحافي أن يقف على مسافة من الخبر، ولا يتبنى أي موقف للإحالة من دون أي تدخل عاطفي أو رأي شخصي، قد يؤثر على صدقية عمله، وحكماً في عملية تدقيق المعلومات. في إطار تبريره لتصنيف الفيديو ضمن خانة المعلومات الخاطئة، ينشر موقع demagoge مقالاً بعنوان «يصوّر للصراع الإسرائيلي الفلسطيني»، ويستكمل شرحه بالقول: «بحسب الفيديو، احتلّت القوات الإسرائيلية أراضي فلسطين تدريجياً من الساحل البحري، مع استمرار القتال منذ عام 1948. لكن في الواقع، لم تظهر القوات الإسرائيلية على الساحل عام 1948، ولم يكن هناك سوى بضع سنوات من القتال بين الدولة اليهودية والدول المجاورة. وكانت التغييرات الإقليمية مفاجئة حتى على حساب إسرائيل».

ينقل الموقع الرواية الإسرائيلية لاحتلال فلسطين: «منذ عام 1517، كانت أراضي فلسطين تابعة للإمبراطورية العثمانية. أصبحت المنطقة مأهولة بشكل رئيس من قبل العرب المسلمين، لكن أيضاً من العرب المسيحيين واليهود. وبالفعل في القرن التاسع عشر، بدأ وصول اليهود الفارين من المذابح في أوروبا. وفي فلسطين، اشتروا الأراضي من أصحابها العرب، الذين غالباً ما كانوا ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع ولم يسكنوا أراضيهم»، قبل أن يعرّج على «وعد بلفور» كمبرّر للاحتلال، واصفاً المجازر الإسرائيلية وحملات تهجير الفلسطينيين في إطار «تصاعد أعمال الشغب والعنف من الجانبين». وخلُص تحليل فريق التدقيق إلى أنّ «الفيديو يصف بشكل غير صحيح تطوّر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويشير إلى أنه منذ عام 1948 قامت القوات الإسرائيلية باحتلال أراضي فلسطين تدريجياً. لكن لم يحدث شيء من هذا القبيل، فقد أعلنت الدولة اليهودية استقلالها فقط في أيار (مايو) 1948 بموجب قرار الأمم المتحدة».

تحاول الموقع في إطار التدقيق في المعلومات بهدف توجيه الرأي العام نحو الرواية الإسرائيلية، يترافق مع موافقة شركة ميتا على نشر آراء خاصة بصفتها أنّها معلومات صحيحة، من دون معرفة هوية الجهة المدقّقة، أو أنّها ربّما تعرف وتقبل بذلك، لتصبح المشكلة مضاعفة، وخصوصاً أنّ ميتا تعمل مع مدققي حقائق مستقلين ومعتمدين من «الشبكة الدولية لتقصي الحقائق» IFCN، لتحديد ومراجعة وتقييم المعلومات الخاطئة عبر فايسبوك وإنستغرام وواتساب.

ليتا شروط محددة لقبول الأخبار المدقّق فيها، إذ تعتمد على مدققي حقائق مستقلين لمراجعة وتقييم دقة القصص عبر التقارير الأصلية. ولدى التدقيق في أي قصة، تعمد الشركة إلى التخفيف من انتشار المحتوى كي لا يصل إلى عدد كبير من الناس، مع تنبيه المتلقين إلى أنّه «كاذب» من دون إزالة المنشور.

توسّع برنامج تدقيق الحقائق الذي تعتمده ميتا منذ عام 2016، ليشمل أكثر من 90 منظمة تعمل باكثر من 60 لغة على مستوى العالم، وينصبّ تركيزه على معالجة المعلومات الخاطئة المنتشرة على نطاق واسع، متبعةً نهج تعريف الخبر الكاذب وعرض المعلومات الخاطئة المحتملة باستخدام إشارات، مثل «التعليقات الواردة من مجتمعنا» أو «اكتشاف التشابه». كما أنّها تراجع وتقيّم دقة القصص عبر التقارير الأصلية، ما قد يشمل إجراء مقابلات مع المصادر الأوّلية، والمقارنة مع البيانات العامة، وإجراء تحليلات لوسائل الإعلام، بما في ذلك الصور والفيديوات.

لدى التأكد من عدم صحة منشور ما، تبلّغ المنصة الأشخاص الذين سبق أن شاركوا أو حاولوا مشاركة المحتوى بأنّ المعلومات التي يتضمّنها غير صحيحة، كما تستخدم الذكاء الاصطناعي لتوسيع نطاق عمل مدققي الحقائق، عبر تطبيق ملصقات تحذيرية على النسخ المكررة من «الادعاءات الكاذبة» والحدّ من توزيعها.

ويتبع جميع شركاء التحقق من الحقائق مدوّنة مبادئ IFCN، وهي سلسلة من الالتزامات التي تشمل الابتعاد عن الحزبية، والعدالة، وشفافية المصادر والتمويل والتنظيم والمنهجية، وسياسة تصحيحية معلنة وصادقة.

لا يخضع موقع demagoge لمعايير ميتا في تدقيق المعلومات، ما يطرح أسئلة حول صدقية فرق تدقيق الأخبار المتعاونة مع المنصة، ويجعل كل جهودها في محاربة الأخبار الكاذبة مجرد ادعاءات في عصر الأخبار الكاذبة و«ترند» تُقصي الحقائق. إلا أنّ الأمر يتناسق مع موقف منصّات ميتا من المحتوى الداعم للقضية الفلسطينية، حيث عمدت الشركة منذ عملية «طوفان الأقصى» إلى إزالة أو تقييد المحتوى الذي يدعم فلسطين أو حقوق الإنسان الفلسطينية بشكل متكرر.

أسئلة حول صدقية فرق التحقّق من المعلومات المتعاونة مع المنصة

في تقرير لأذع مكوّن من 51 صفحة، وثّقت منظمة «هيومن رايتس ووتش» وراجعت أكثر من ألف حالة أبلغ عنها لإزالة محتوى ميتا وتعليق حسابات أو حظرها بشكل دائم على فايسبوك وإنستغرام. عرضت الشركة «ستة أنماط رئيسة من الرقابة غير المبررة» على المحتوى دعماً لفلسطين والفلسطينيين، بما في ذلك إزالة المنشورات والقصص والتعليقات، وتعطيل الحسابات، وتقييد قدرة المستخدمين على التفاعل مع منشورات الآخرين، والـ shadow ban (الحجب غير المعلن) الذي يضيّق انتشار المحتوى بشكل كبير.

تعمل شركة ميتا على فرض قواعد أكثر صرامةً حول مناقشة القومية الإسرائيلية على منصاتها (راجع الأخبار 2024/2/13)، وهو تغيير كبير في السياسة يمكن أن يخنق النقد وحرية التعبير حول الحرب في غزة وخارجها، وفقاً لما خلُص إليه موقع The Intercept، بعد مراجعته رسالة إلكترونية بُعثت إلى مجموعات المجتمع المدني الأميركي في 30 كانون الثاني (يناير) الماضي. ويفيد نصها بأنّ الشركة تعمل على إعادة النظر في سياسة خطاب الكراهية الخاصة بها، وتحديداً في ما يتعلّق بمصطلح «صهيوني».

ورغم أنّ ميتا لم تتخذ قراراً نهائياً بشأن هذا القرار، فإنّها تطلب تعليقات حول تغيير محتمل في السياسة من المجتمع المدني وجماعات الدفاع عن الحقوق الرقمية. وتشير الرسالة الإلكترونية إلى أنّ الشركة «تراجع هذه السياسة في ضوء المحتوى الذي أبلغ عنه المستخدمون وأصحاب المصلحة أخيراً»، لكنّها لا تتضمّن تفاصيل المحتوى المعني أو تذكر أسماء أي من أصحاب المصلحة.

ومن المتوقّع أن تحذف الشركة المنشورات التي تستخدم مصطلحَيْ «يهودية» أو «إسرائيلية»، وكلاهما فئتان محميتان بموجب قواعد خطاب الشركة. ومن شأن تغيير السياسة الذي تدرسه ميتا حالياً أن يمكّن مشرفي المنصة من فرض هذه القاعدة بشكل أكثر قوة وتوسعاً، ما سيرفع بشكل كبير عمليات حذف المنشورات التي تنتقد إسرائيل.

لا يمكن الجزم بأنّ الشركة قد وقعت في فخّ مدققي أخبار منحازين، فالتنبيه حول المنشور لا يزال قائماً، وبالتالي فإنّها لا تمانع هذا التضليل، لتأخذ ميتا موقفاً واضحاً وصريحاً بأنّها في صف إسرائيل وأنّ المستخدمين مجرّد صنّاع محتوى في خدمة الاحتلال.

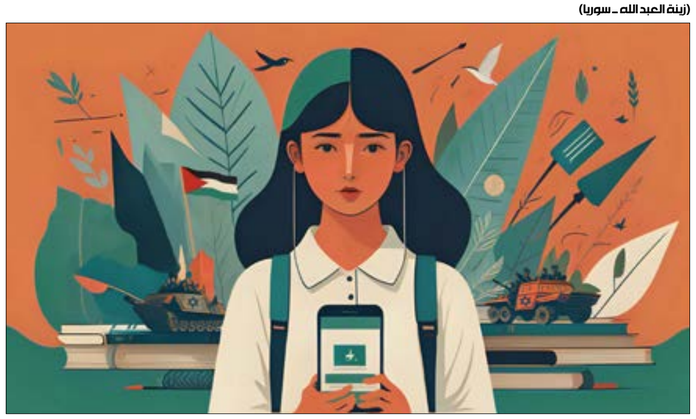
(زينة العبد الله ـ سوريا)

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4538

أفقيا

1- ممثلة مصرية – 2- مخترع الديناميت – 3- إمتحن نفسه – من أنواع المناخ – 4- لعق – إسم تايلند قديما – 5- والدة – القدرة والطاقة – 6- باني قصر الخوَرْنق للملك النعمان – ضجر ويئس – 7- ميثاق – سرب من الطيور – آلة من حديد تستعمل لقلع الحجارة – 8- علو – الظل بالأجنبية – 9- بطلة تاريخية ومحرّرة فرنسا – من الحبوب – 10- بلدة لبنانية في قضاء صيدا

عمودياً

1- دولة أفريقية – 2- أعمال شعرية بطولية طويلة – للمساحة – 3- مدينة قديمة في آسيا الصغرى من عواصم المسيحية في القرون الأولى – آلة يُطرق عليها عند الحداد والإسكافي – 4- تجلب الويل – حرف نصب – شبّع المسافر – 5- للتفسير – من الأحجار الكريمة – 6- تأسف على ما صدر عنه – حرف أبجدي – عبودية – 7- قصر إنكليزي – جمل صغير – 8- حكاية – إسم موصول – 9- شفي من المرض – بنج – 10- صحافي لبناني راحل

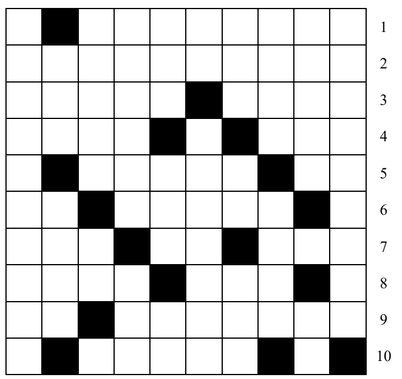

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ساموراي – أمّ – 2- جرش – الطالح – 3- ناموس – عجرم – 4- إرشادهم – يو – 5- با – وارْ – أحد – 6- وتر – جلاد – 7- سلام – جذر – 8- رُب – أناسب – 9- ينام – مداري – 10- بتدين اللقش

عمودياً

1- سجن أبو غريب – 2- ارارات – بنت – 3- مشمش – رسّ – إد – 4- واو – لأمي – 5- رأس داشان – 6- ال – هز – ماما – 7- يُطعِم – سدل – 8- أج – الجبال – 9- الريحان – رق – 10- محمود درويش

sudoku 4538

6	8	1			9		3	
3			4				5	
2			7				1	
		3		1		7		
	1	8				2	4	
		4		3		6		
	3				2			9
	5				7			8
	7		6			3	2	4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4537

7	2	5	1	8	6	3	9	4
6	3	8	5	9	4	2	7	1
1	9	4	2	3	7	6	5	8
4	7	6	3	5	1	9	8	2
3	1	9	8	4	2	5	6	7
5	8	2	6	7	9	1	4	3
9	5	3	4	1	8	7	2	6
2	4	7	9	6	3	8	1	5
8	6	1	7	2	5	4	3	9

مشاهير 4538

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

إعلامية أردنية. تقدِم حاليا برنامج « مجلس النساء « على قناة أبو ظبي

6+11+3+2+7 = شهر ميلادي ■ 9+8+4+5 = عاصمة عربية ■ 10+6+1 = نادر بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: **الفونس دوديه**

رحيل

وليد شميط ذهب إلى... «سينما باراديزو»

جيل كان رائداً في طرح الانشغالات والأسئلة الحيوية حول الواقع الاجتماعي والثقافي العربي في مرحلة ما بعد الاستعمار. ينتمي وليد شميط إلى ذلك الجيل الذي يثير انسحابه، واحداً تلو الآخر، تساؤلات حول استمرارية التفكير النقدي ودور المثقّف كمناضل مُلتزم بقضايا شعبه على رأسها فلسطين

المنذر الدهني

مع رحيل المثقفين العرب الذين ينتمون إلى القرن العشرين، نفتقد إلى مرحلة حيوية في المشهد العربي، إذ كانوا لا يقدّمون فقط أعمالاً فنية وثقافية، بل كانوا أيضاً رؤاداً في طرح الأسئلة الحيوية حول الواقع الاجتماعي والسياسي

طرح كتابه «فلسطين في السينما» أهمية الوثيقة البصرية في الصراع

والثقافي العربي. ترتسم أمامنا اليوم تساؤلات ملحّة حول ما إذا كان هناك بديل لهؤلاء المثقفين والفنانين. هل استمرت إسهاماتهم الثقافية ومشاريعهم الفكرية بعد رحيلهم، أم أن وفاتهم أنهت حالة (وحقبة) كانت تحمل عبء الأسئلة المهمة والمشحونة بالمعاني الاجتماعية والسياسية والثقافية. مع انسحاب وليد شميط (مواليد عالبه عام 1942 ـ 2024) سنفتقد إرثاً ثقافياً ومشروعاً فكرياً هاماً، يضعنا أمام تساؤلات مهمة حول واقعنا الثقافي ومشروعنا الفكري في الوقت الحاضر. رحيله يثير تساؤلات حول استمرارية التفكير النقدي والإبداع في عالمنا المعاصر، ويجعلنا نتساءل عن مستقبل المشهد الثقافي العربي في غياب شخصيات مثله.

وليد شميط مثقف عربي ناقد وصحافي سينمائي لبناني أثرى المكتبة العربية السينمائية بالكثير من الكتب والمقالات والبرامج عن السينما العربية قبل أن ينطفئ في أحد مستشفيات باريس قبل أيام، على أن ينقل جثمانه غداً السبت إلى لبنان. بدأت علاقة وليد شميط في السينما أثناء وجوده في مغتربه البرازيل وتعرّفه إلى ناد سينمائي، وقع من خلاله في حبّ السينما، إذ تعرّف في عتمته إلى عوالم السينما الإيطالية. يصف تلك المرحلة في حياته في إحدى المقابلات التلفزيونية بشغف يذكّرنا بالطلل المأخوذ بسحر الفنّ السابع في فيلم «سينما باراديزو» (1988) الشهير للمخرج الإيطالي جوزيبي تورناتوري. حالة سحرية جميلة ترتبط بسؤال الذات، لكنّ شميط بلورها في مشروع فكري وثقافي، قام على تأسيس نواد سينمائية عدّة في لبنان وفرنسا لإيمانه بدور نوادي السينما كحالة ثقافية. ومن هذه النوادي، نذكر: «النادي السينمائي العربي» في باريس الذي أسّسه كـ «ردّة فعل» على النوادي التي تناقش الأفلام باللغة على حد تعبيره، فكان هذا النادي الأول الذي يناقش الأفلام باللغة العربية.

هذا الهمّ كان مسيطراً على مثقفي تلك الفترة مع ظهور أسئلة الهوية والقومية العربية وصعود اليسار ونقاش قيام الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار. لذلك كان شميط من الذين أثبتوا أن النقد مشروع فكري بحدّ ذاته يكمل حركة الإبداع والفن، ويلعب دوراً مختلفاً تكاملياً معه. فقد كتب الكثير من المقالات التي تناقش صور لبنان في الحرب عبر الإنتاج السينمائي في تلك الفترة، كما ساءل معايير وظاهرة السينما البديلة العربية، ومواضيعها وجمالياتها وانفصالها عن المؤسسات الحكومية والسينما التقليدية، وربط هذه الظاهرة بالواقع الاجتماعي والسياسي في العالم العربي. وبذلك، كان يقدم نقداً لواقع معاصر ووجهة نظر في تحولات ومتغيرات المنطقة عبر نقد السينما.

انطلاقاً من سؤاله القومي والفكري، أصدر كتاباً بالشراكة مع الناقد الفرنسي غي هينيل «فلسطين في السينما» (1978) الذي يطرح سؤالاً مهماً في تلك الفترة: هل السينما الفلسطينية موجودة؟ وما هي؟ وفي محاولة للإجابة، يدخل الكتاب في أساسيات أنماط التفكير النقدي الصحافي الذي يربط صورة فلسطين في السينما خلال مرحلة صعبة مليئة بالتساؤلات والتحولات، ويطرح أهمية الوثيقة البصرية في الصراع، أولاً لتوثيق تاريخ يعمل الاحتلال الإسرائيلي على محوه الممنهج بكل الطرق، وثانياً لاستمرار النضال بشكله الأهم، وهو النضال الثقافي، فقدم في الكتاب وثيقة مصاغة بلغة مرحلة الصراع، حيث أهميتها ليست أنية فقط، بل تُعيد طرح ذاتها مع المعركة الحاصلة في غزة اليوم، عن أشكال النضال واستمراريته، وآليات التوثيق على صعيد بناء الحكاية وصياغة الجمال، وضرورة المحافظة على السردية الفلسطينية كجزء لا يتجزأ من القضية الإنسانية ككل.

من انشغاله بالسينما البديلة، أصدر كتابه «يوسف شاهين. حياة للسينما» (2001) الذي تناول فيه خصوصية سينما شاهين الجديدة، ومتابعة سؤاله الفكري والجمالي والذاتي كأحد أهم روّاد السينما البديلة في مصر والعالم العربي آنذاك، مناقشاً معايير سينما شاهين الجمالية والسردية، وعنصر التجديد الذي خرج فيه عن السينما التقليدية، وكيف كانت أفلامه أداة تعبير عن صراع الذات والآخر والمجتمع. كما رصد رؤية شاهين إلى العالم التي اتّصفت بالهدوء والوضوح في بداياتها وذهبت إلى «العصبيّة» تعبيراً عن تعقيد هموم المخرج ورؤيته للذات والفرد والسياق الاجتماعي والسياسي.

قدم وليد شميط برامج تلفزيونية عن تاريخ السينما اللبنانية والمصرية على تلفزيون لبنان، مستضيفاً الكثير من السينمائيين والنقّاد، ومُعرّفاً الجمهور إلى إرثنا السينمائي مع حصوله على وثائق مهمة يجب على الناس معرفتها كجزء لا يتجزأ من تاريخ المنطقة التي تشكّل حاضرها، ويجب على السينمائيين معرفتها كجزء لا يتجزأ من سياقهم الفني وسؤالهم المعاصر، متمنياً في إحدى المقابلات الجديدة أن يكون أرشيف البرنامج مُحافظاً عليه في أرشيف تلفزيون لبنان.

لم تقتصر صورة وليد شميط على الناقد السينمائي فقط، بل انخرط في السلك السياسي عبر عمله كمستشار إعلامي للأمين العام لجامعة الدول العربية أثناء عهد التونسي الشاذلي القليبي. أصدر كتابه «إمبراطورية المحافظين الجدد ــ التضليل الإعلامي وحرب العراق» (2007) على إثر الغزو الأميركي للعراق الذي تناول فيه صورة الإعلام المعاصر ودوره في الحرب، لكنه دائماً ما كان مخلصاً وميالاً إلى السينما.

سؤال شميط حول السينما البديلة، ومعاييرها الجمالية، وعلاقتها بالواقع واليومي وهموم الإنسان، يبقى موضوعاً محورياً يجب أن نطرحه، ويجب أن نبحث بجدية في تحديات المشهد الثقافي العربي المعاصر وتغيّراته، كما يجب إعادة التفكير في القضايا المهمة مثل استمرارية النضال الثقافي وأهمية إعادة صياغة الحكاية العربية، إضافة إلى تجديد النظر في قضية فلسطين وضرورة الحفاظ على سرديتنا كي لا يرحل وليد شميط «من دون أن تلاحظ المدينة» كما قال الصحافي بيار أبي صعب على منصة X: «يمضون واحداً تلو الآخر من دون أن تلاحظ المدينة، أو تلبس الحداد. هذا يعني أن المدينة لم تعد نفسها، أو أن زمنهم، زمننا، قد سبقهم إلى كتب السيرة التي لن يكتبها أحد، أو لن يقرأها إلا حفنة من المسكونين، الباحثين عن ذهب الوقت».

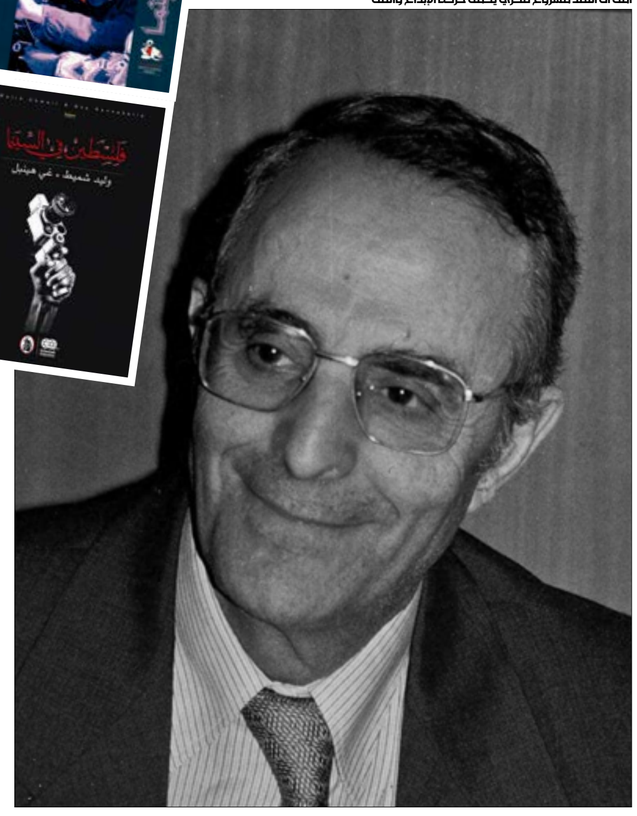

أصف أن النقد مشروع فكري يكمل حركة الإبداع والفن

ممثّل أيضاً

نعت الأمانة العامة لـ «اتحاد الصحافيين والكتاب العرب» في أوروبا الراحل وليد شميط في بيان جاء فيه: «بكل حزن وأسى، رحل الزميل وليد شميط بعد حياة حافلة بالعطاء الأدبي والثقافي والإعلامي، ونضاله في الدفاع عن الحرية وحق الإنسان في حياة كريمة. لقد خسرنا برحيله قامة ثقافية كبرى لا تعوّض، تمتاز بالنبل والقيم العربية الأصيلة، وعضو الشرف في الاتحاد الذي أسهم في الكثير من الأنشطة». حين عاد وليد شميط إلى لبنان من مغتربه البرازيلي، عمل مع عدد من المخرجين وفي الكتابة النقدية السينمائية، ثم انتقل إلى تلفزيون لبنان حيث قدم برنامجي «تاريخ السينما في لبنان» و«تاريخ السينما في مصر»، ما جعله ينسج صداقات مع عدد كبير من السينمائيين اللبنانيين والمصريين الذين كانوا من مؤسسي الفن السابع في تلك الحقبة. في بداياته، مثّل أيضاً في عدد من الأفلام، منها «سيّد تقدّمي» للمخرج السوري نبيل الملاح، وفيلم «عارضة الأزياء» للتونسي صادق بن عايشة، و«الرأس» للمخرج العراقي فيصل الياسري. كما عمل شميط مساعد مخرج ومديراً للإنتاج في عدد من الأفلام اللبنانية والعربية والأجنبية بين أواخر الستينيات وأواخر السبعينيات.

ذكرى

إذا انتصب ميزان التاريخ لكبار الفنانين اللبنانيّين في القرن العشرين، فلن نظلم أحداً إذا قلنا إنّ وديع الصافي وصباح كانا ملكَي الغناء الريفي العتوّجين في بلاد الشام. فيما كان زكي ناصيف ملك التلحين في هذا النوع الحضاري الذي يشمل كلاً من لبنان وسوريا وفلسطين والأردن وبعض مناطق العراق

عشرون عاماً على رحيل أحد أعظم الموسيقيين اللبنانيين

زكي ناصيف... الموهوب العالِم

فكتور سحّاب *

مرّ عشرون عاماً على وفاة أحد أعظم الموسيقيين اللبنانيين زكي ناصيف (1916/7/4 ـ 2004/3/10). نتذكره في الثراء الذي امتازت به شخصيته الموسيقيّة والحضاريّة وحتى العلميّة.

كان زكي ناصيف عالماً، ضليعاً في الأصول الأنثروبولوجيّة للفنون الشعبية في بلاد الشام، وهي الفنون المنتشرة في أرياف لبنان وسوريا وفلسطين والأردن، وبعض الأنحاء العراقيّة. وهو الجار الذي كنّا نزوره في منزله في محلّة الطيّونة، ونسأله في المسائل الفنية، حين كنا في سنّ الفتوّة، مع أخَوَيّ إلياس وسليم، فيفيدنا بعلمه الصادق الأصيل العميق.

من معين علمه هذا، توجّهنا إلى عدد من الدراسات العلميّة، في الشأن الثقافي والفني الشامي العام، مثل دراستي «الفنون والتقاليد الشعبية والحرف اليدويّة في فلسطين قبل 1948» التي كتبتها للموسوعة الفلسطينيّة (دمشق ـ 1990)، أو دراسة أخويّ إلياس وسليم سحّاب «الموسيقى والغناء في فلسطين قبل 1948» (للموسوعة نفسها).

كان علمه بالأصول الواحدة للثقافة الشعبية الريفيّة في بلاد الشام، أحد أهم أسباب إدراجه على لائحة الفنانين «المغضوب عليهم»، أيام سطوة دولة الاستخبارات في لبنان في خمسينيّات القرن العشرين وستينيّاته. وهي لائحة أفاد منها بعض كبار منافسيه في ذلك الزمن.

إلى جانب ميزة تنوّع مصادر وجدانه الفني، وهي النادرة في كبار الفنانين، كان زكي ناصيف يمتاز بخزانة مصادر غنيّة، تغذّى منها جميعاً وجدانه الموسيقي والشعري، ومكّنته من إنتاج فن بالغ الثراء في تنوّعه. كانت منابع هذه المصادر على الأقل ثلاثيّة الأصول:

نشأ زكي في بلدة مشغرة، حيث كان وهو طفل، يستمع إلى الغناء الريفي، على رقصة الدلعونا الشعبية، وكان يبكي تأثراً، حين كانت والدته تغني «الفراقيّات»، وهي تقوم بمهامها العائليّة المنزليّة. وكان ينهل من معين الغناء الريفي، أصول المغنّى والميجانا والعتابا والشروقي وأبو الزلف، وأشكال وأنواع الغناء الريفي الشامي الأخرى. كذلك، استمع وهو طفل، إلى أسطوانات الشيخ سلامة حجازي، وغيره من فناني مصر الكلاسيكيّين الكبار في مطالع القرن العشرين، فتملّكت من وجدانه أصول القصيدة العربيّة بمقوماتها الإيقاعيّة والبلاغيّة والمقاميّة. وتفرّع من هذا الفن الكلاسيكي، فيما بعد، استيعابه الكامل لمدرسة محمّد عبد الوهاب وتطويره القصيدة العربية المغنّاة. كان زكي ناصيف يقول لي، في شأن أغنية «يا جارة الوادي»، إن بدنه كان يقشعرّ تأثراً حين بلوغ عبد الوهاب بيت «لم أدرِ ما طيب العناق» في هذه الأغنية الخالدة. وكان يضيف قوله: «سبحان الذي خلقه».

لم يكتفِ زكي ناصيف بهذين الموردين في الغناء العربي، الريفي في مشغرة، والحَضَري في مصر، بل أطلّ إطلالة جادّة على الموسيقى الغربيّة، حين درس العزف على آلة الفيولونسيل وآلة البيانو، مع أركادي كوغل وابنه، في الجامعة الأميركيّة في بيروت طوال ستّ سنوات في الثلاثينيّات.

وقد ظهرت في موسيقاه وأغنياته فيما بعد، ثمارٌ منوّعة، على قدر تنوّع هذه المصادر التربويّة الموسيقيّة. ورغم هذا التنوّع، فإن موسيقى زكي ناصيف وأغنياته، اتّصفت بالأصالة والصدق الفني، على اختلاف تنوّع مصادرها، وتفاوت انتماءاتها الأنثروبولوجيّة والثقافيّة المتباينة. وينمّ هذا عن عمق تفهُّم زكي ناصيف لما كان يكتسبه من ثقافته الموسيقيّة، أو من علومه الأكاديميّة.

نرى كلاسيكيّته الحضَريّة العربيّة الأصيلة، أفي الموشّح أم القصيدة أو غيرهما، في أغنيات عديدة، مثل أغنيتي فيروز، موشح «سحرتنا البسمات»، أو قصيدة «أهواك بلا أمل». كذلك نلحظ نزعته الكلاسيكيّة العربية الخفيفة، في أغنيات عديدة حفلت بها المهرجانات الموسيقيّة، أو البرامج الإذاعية التي كان يشارك فيها، عبر إذاعتي لبنان، أو الشرق الأدنى في بيروت، مثل أغنية صباح «يا ليلى فرحنا فرحنا لَمّن طليتي علينا»، أو أغنيته البديعة «يا عاشقة الورد»، أو تلك الأغنيات التي استندت إلى إيقاعات راقصة.

كان ضليعاً في الأصول الأنثروبولوجية للفنون الشعبية في بلاد الشام

رفع دبكة الدلعونا وشكلها، إلى مرتبة الفن الكلاسيكي الراقي

غير أن أعظم ما تميّز به فن زكي ناصيف، وتفوّق فيه على أقرانه من كبار الموسيقيين اللبنانيّين، ولا سيّما في «مهرجانات بعلبك» أو «مهرجانات الأنوار»، أو غيرهما من المهرجانات الشعبية التي راجت في الستينيّات والسبعينيّات، كانت تلك الدبكات التاريخيّة، التي رفعت نوع دبكة الدلعونا وشكلها، إلى مرتبة الفن الكلاسيكي الراقي. نذكر من ذلك دبكة «طلّوا احبابنا طلّوا» (مهرجانات بعلبك 1957، ثم غناها وديع الصافي 1959)، أو دبكة «صبّحنا بفجر العيد» (1959)، أو دبكة «سهرنا سهرنا وما نمنا»، الرائعة، وليلتنا من ليالي العمر» البديعة (1960). دبكات توّجتها، دبكة تاريخيّة شارك في غنائها كلٌّ من وديع الصافي وصباح «يا بلادنا مهما نسينا» (مهرجان أرضنا إلى الأبد ـ 1964). هذه الدبكة الأخيرة بلغت بدبكة الدلعونا أعلى ذروة عرفناها، لا من حيث غناء وديع المدهش، ومجاراة صباح له بجدارة فيها فقط، بل أيضاً بالزخم الوجداني الكاسح الذي تميّز به لحن زكي ناصيف. بهذه الدبكات، بلغ زكي الذروة، حيث لم يجاوره أحد في هذا الفن الريفي الأصيل. في محاضراتي الجامعيّة في الجامعة اللبنانيّة، كنت أحياناً أحاول تجنّب إسماع الطلبة دبكة «يا بلادنا مهما نسينا»، حتى لا يروا الدمع ينهل من عينيّ، لما في هذه الأغنية من تدفّق في المشاعر والأحاسيس الصادقة.

وإنني أجزم، أنّ جميع المهرجانات الشعبية الفولكلوريّة التي شهدها لبنان بين خمسينيّات القرن العشرين وسبعينيّاته، لم تشهد أي دبكات بهذا المستوى، أو ما يجاريها من قريب، في روعة الأحاسيس التي تبثها، والحماسة التي تحييها، وفي جمال الألحان التي تترنم بها، والأصالة الشعبيّة التي تملكها.

ولا يكتمل الحديث عن تنوُّع الأنساق الموسيقيّة والشخصيّات الفنية التي ظهر لنا بها زكي ناصيف بصدق وأصالة، إذا أغفلنا الشخصيّة البدويّة التي نزعت إليها بعض أغنيات زكي ناصيف، من دون أن تبتعد عن الصدق والأصالة قيد أنملة. ومن أجمل النماذج التي خرج بها علينا زكي ناصيف في اللون البدوي، يكفي ذكر «اشتقنا كتير يا حبايب»، أو «يا رفيق الصبا». كذلك، لا يكتمل الحديث عن ذلك التنوّع عند هذا الفنان الكبير، إذا أغفلنا، فريدته الوحيدة، مغناة «يا بني أمي» التي امتازت بصفة «الموسيقى الكبيرة»، لولا أنها اشتكت فقراً ملحوظاً في التوزيع الموسيقي، وهو افتقار اشتكى لي منه الفنان الكبير، عازياً إياه إلى شحّ موازنة الإنتاج.

إذا انتصب ميزان التاريخ لكبار الفنانين اللبنانيّين في القرن العشرين، فلن نظلم أحداً إذا قلنا، إن وديع الصافي وصباح كانا ملكَي الغناء الريفي الفولكلوري المتوّجين في بلاد الشام، فيما كان زكي ناصيف ملك التلحين في هذا النوع الحضاري الذي يشمل كلاً من لبنان وسوريا وفلسطين والأردن وبعض مناطق العراق.

إضافة إلى هذا، يمكن القول بكل ثقة، إن زكي ناصيف تفوّق على غيره من زملائه الموسيقيّين اللبنانيين، بأن التوازن بين ثقافته ووجدانه، أي بين مقدار العلم عنده، ومقدار الموهبة لديه، كان توازناً تاماً، لم يغلب فيه جانب على جانب، ولم يُتَح مثله لدى كثير من الآخرين الكبار. وفي ذلك تفسير لعنوان كتابنا «زكي ناصيف. الموهوب العالِم» (دار نلسن ـ بيروت ـ 2016).

* **باحث ومؤرّخ وناقد موسيقي لبناني**

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 1 آذار 2024 العدد 5145

صورة وخبر

في السادس والسابع من آذار (مارس) الحالي، تقيم دار «سوذبيز» مزاداً مخصّصاً للفنّ الحديث والمعاصر في وسط لندن. يجمع الحدث أكثر من قرنٍ من اللوحات والرسومات والمنحوتات، مستعرضاً روح الإبداع المتعدّدة الأوجه من أواخر القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا. من أفضل ما في الانطباعيّة والحركات الثورية الطليعيّة في أوائل القرن العشرين إلى الفنّانين المعاصرين الذين يعملون اليوم، تلخّص المعروضات الطرقَ المبتكرة التي تجرّأ الفنانون عبرها على تحدّي المعايير الراسخة على مدار 150 عاماً. هكذا، سيضمّ أعمالاً استثنائية لفنانين أمثال بابلو بيكاسو، وجورج فالمير، وجيف كونس، وتمارا دي ليمبيكا، وليسر أوري، ومارك شاغال، بالإضافة إلى أدريان جيني، وسام جيليام، ولوسيان فرويد، وفلورا يوكنوفيتش، وفيكتور مان. (انابيك لي إليس ـ أف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

الجيش هو البديل الوحيد للمقاومة وهو وحده الذي يستطيع صدّ عدوان إسرائيل الوحشي، والذي قبل أكثر من شهر استهدف أكثر من 34 موقعاً للجيش اللبناني (لم يصدر الجيش تعداداً بعد). لكن أين الجيش مما يجري؟ الجيش هو المؤهّل لمقارعة إسرائيل أكثر من المقاومة. لكن أين الجيش مما يجري؟ الجيش هو أمل التغيير والثورة والانعزال في لبنان. لكن أين الجيش مما يجري؟ هذه الأسئلة لا طائل منها لأنّ الجيش هو في كامل الجهوزيّة، كما طمأننا أكثر من مرّةٍ قائدُ الجيش. والقائد، في خضمّ هذه الحرب، التقى وائل كفوري، لكن: أين الجيش مما يجري؟ قصّة أنّ المقاومة تمنع غيرها من المشاركة، باتت باطلةً بسبب مشاركة تنظيمات فلسطينيّة ولبنانيّة مختلفة (ولكن أين مشاركة الحزب الشيوعي بعدما أعلنت لجنته المركزية إحياء «جمّول»؟ حجّة أنّ الحزب يمانع مشاركة أي كائن غيره بطُلت). والوفود الغربية ومنظمات المجتمع المدني لا تزال تحيّي الجيش (على ماذا) وتشيد ببطولاته في الميدان (أي ميدان؟ البحر حيث يطارد المهاجرين السوريّين لحماية شواطئ أوروبا؟ أم الحدود الشرقية حيث تفرض عليه دول الناتو مراقبةَ تهريب البطاطا ومساحيق الغسيل؟) لكن الجيش هو البديل لأنّهم يقولون ذلك ولأنّ الإدارة الأميركيّة تكرّر أنّه وحده يحقّ له حمل السلاح وأنّ الذين يستشهدون يومياً في الجنوب هم متطفّلون على الجنوب وأهله (وإن كانوا من الجنوب وهم أهله)، ولكن إسرائيل لا تطمئنّ قبل إبعادهم. ليس مستبعداً أن تطالب إسرائيل بتغيير ديموغرافيا الجنوب وأن تمنع الشيعة من السكن، أو أن تستبدل شيعة لبنان بشيعة أذربيجان أو بشيعة الاحتلال من العراق. أين الجيش مما يجري وهو يقوم بمهماته في مطاردة حملة حشيشة الكيف ومهرّبي الدخان الذين يشكّلون أكبر خطر على الأمن الوطني؟ الحكومة البريطانية كفيلة بدعم الجيش مع أميركا: الأولى أنشأت أكثر من 38 مركز مراقبة حدودياً لرصد التواصل بين لبنان وسوريا وإمكانية تسليح أعداء إسرائيل. أما الحدود الجنوبية، فلا مراكز مراقبة للدولة فيها لأنّ الأخيرة تثق بقدرة إسرائيل على مراقبتها من جهتها.

مفكرة

سلاح المقاطعة... حملة تبدأ من صيدا

دفاعاً عن فلسطين ونصرةً لغزة ومقاومتها في وجه حرب الإبادة الصهيونية ـ الأميركية، تدعو المنظمات الشبابية والطلابية اللبنانية والفلسطينية في صيدا (جنوب لبنان) والجوار للمشاركة، غداً السبت، في إطلاق «حملة مقاطعة الشركات الداعمة للاحتلال». يجري اللقاء في قاعة بلدية صيدا بحضور رئيس «الجمعة الوطنية لمقاومة التطبيع» وعضو حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» عبد الملك سكّرية (الصورة). وتأتي هذه الخطوة في وقت تكتسب فيه مقاطعة البضائع والشركات الإسرائيلية والداعمة للكيان الصهيوني أهمية كبيرة كسلاح أساسي في إطار مقاومة الاحتلال.

إطلاق «حملة مقاطعة الشركات الداعمة للاحتلال»: غداً السبت ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ قاعة بلدية صيدا (جنوب لبنان).

جوليا قصّار وريمون جبارة: «بيكنيك» في مونو

في إطار التحية التي يوجّهها «مسرح مونو» للمسرحي اللبناني الراحل ريمون جبارة (1935 ـ 2015/ الصورة) تحت عنوان «4 لجبارة»، وقع اختيار جوليا قصّار على نص «بيكنيك ع خطوط التماس» لتولّي مهمّة إخراجه وتقديمه بين 10 و17 آذار (مارس) الحالي. وتضم قائمة الممثلين كلّاً من: جوزيف آصاف، ومايا يمين، وجوليان شعيا، وجلال الشعار، ولين بواب، وجورج عون. يتمحور عمل قصّار حول والدَيْن يخرجان في نزهة إلى خطوط التماس في أسواق بيروت ليزورا ابنهما المقاتل، غير آبهين بمخاطر الخطف والقنص أو القصف. هناك، يلتقيان بمقاتل من الجهة المعادية، فيقع أسيراً لديهم. وسرعان ما تتحول العدائية له إلى عَلاقة ودّ ومحبة، فالمقاتلان متشابهان ولا أحد يريد الحرب. هذه المسرحية المستوحاة من «آرابال» التي أعاد كتابتها وأخرجها المسرحي الكبير ريمون جبارة عام 1999، تدين الحروب وعبثيّتها وقتل الأبرياء وكل أشكال العنف، بلغة لاذعة وساخرة وشعرية في آنٍ معاً. فالمواقف التي لا تخلو من الطرافة تثير لدى المشاهد الدهشة ومشاعر متضاربة بين الضحك والبكاء. أما إعادة عرضها اليوم في زمن الحروب، فليست «إلّا تحية لعبقرية مسرحي تغوص أعماله في واقع الإنسان العبثي الأليم»، إذ لا خلاص للإنسان بالنسبة إلى جبارة «إلا بالحب والسلام»، وفقاً لما يؤكّد النص التعريفي الخاص بالمسرحية المرتقبة.

«بيكنيك ع خطوط التماس»: من الأحد 10 حتى 17 آذار 2024 ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «مسرح مونو» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 70/626200

جائزة سليماني: الدورة الرابعة

أعلنت «جمعية أسفار للثقافة والفنون والإعلام» إطلاق الدورة الرابعة من «جائزة سليماني العالمية للأدب المقاوم»، وبدء استقبال النصوص على موقع الجمعية اعتباراً من اليوم الجمعة حتى 1 آب (أغسطس) المقبل. وإلى الرواية والقصيدة العمودية والقصة القصيرة، أضيفت فئة القصة الموجهة للناشئة. وكانت الدورة الثالثة (الصورة) قد اختُتِمَت باحتفال إعلان أسماء الفائزين وتوزيع الجوائز الذي أقيم في بغداد في 2 شباط (فبراير) الماضي، وشهد فوز الفلسطينية رشا فرحات بالمرتبة الأولى في فئة الرواية، والعراقي نذير المظفر عن فئة القصيدة العَمودية، واللبنانية فاطمة زعرور عن فئة القصة القصيرة، والسورية روز إسماعيل عن فئة سيناريو الفيلم القصير.

(للمشاركة: www.asfar-lb.org)

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com